المواقف الإقليمية والدولية من الغزو العراقي للكويت
(1411هـ/1990م)

د.عبد الرحيم بن ماضي بشر التمام

باحث دكتوراه - قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية - الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الموقف الإقليمية والدولية من الغزو العراقي للكويت، لدورها المحوري في مجريات الأحداث طوال أشهر الحرب منذ دخول القوات العراقية إلى الكويت حتى تحريره، ولما ترتب عليها من نتائج. تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول حدثاً مهم واستثنائي في المنطقة العربية عامة والخليج خاصة في القرن العشرين. ولكونها تعكس الأبعاد السياسية للمواقف الإقليمية والدولية، وأسباب تباينها وتعاطيها مع الحدث، وارتباط هذا التباين بالمصالح، وتأثيرها على العلاقات الدولية فيما بعد. وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من خلال تتبع المواقف الإقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، ثم عرضها وتحليلها تحليلاً علمي مبني على المقارنة بين آراء الساسة والمحللين، والخروج بنتائج تفيد القاري. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن هناك تفاوت في التعاطي الإقليمي والدولي من الغزو العراقي للكويت، وأن هذا التفاوت مبني غالباً على أحد المصالح أو على عدداً منها كالمصالح السياسية أو الاقتصادية وغيرها، مع التركيز على أن المصالح الاقتصادية والسياسية هي المحرك الرئيس لهذه المواقف، كما خلصت الدراسة عن وضوح القصور في دور جامعة الدول العربية في التصدي للغزو، بسبب عدم وحدة الموقف العربي، وأهمية الموقف الخليجي في سرعة تدويل القضية ورفعها لمجلس الأمن، ثم بروز موقف مجلس الأمن باعتباره أعلى سلطة دولية مخولة لحفظ الأمن والسلم الدولي، ودور قراراته في التصدي للغزو العراقي حتى خروج قواته من الكويت، ثم البت في ترسيم الحدود، وفرض تعويضات عن أضرار الحرب.

الكلمات المفتاحية: مواقف، غزو، إقليمية، تحرير، جامعة الدول العربية.

Regional and International Positions on the Iraqi Invasion of Kuwait (1411 AH/ 1990 AD)

A.Abdulraheem Mady Altammam

Abstract

This study examines the regional and international positions regarding the Iraqi invasion of Kuwait, highlighting their pivotal role throughout the war—from the Iraqi entry into Kuwait to its liberation—

and the resulting consequences. The study's significance lies in its focus on a major and exceptional event in the Arab world, particularly the Gulf region, during the twentieth century. It explores the political dimensions of these positions, the reasons for their divergence, their handling of the crisis, and the extent to which this divergence was influenced by national and strategic interests, as well as its impact on subsequent international relations.Adopting a descriptive and analytical historical approach, the study traces regional and international stances at both the state and organizational levels, drawing upon Arabic and foreign sources. These positions are analyzed comparatively, based on the perspectives of policymakers and analysts, to derive conclusions that enhance understanding of the event.The findings indicate a clear variation in regional and international responses to the invasion, largely driven by political and economic interests. The study highlights the limitations of the League of Arab States due to the absence of a unified Arab stance and emphasizes the crucial role of Gulf states in rapidly internationalizing the issue and bringing it before the United Nations Security Council. It also underscores the Security Council's decisive role in maintaining international peace and security, enforcing resolutions to confront the Iraqi invasion, ensuring the withdrawal of Iraqi forces, resolving border demarcation, and imposing reparations for war damages.This study contributes to a deeper understanding of the interplay between political and economic interests in shaping regional and international responses to crises in the Arab world.أسـفل النمـوذج

Keywords: Positions , Invasion , Regional , Release , League of Arab States

المقدمة:

العـراق مـن أوائـل الـدول العربيـة الـمُستعمرة اسـتقلالاً، كان اسـتقلالها عـن بريطانيـا عـام 1342هـ/1932م، وكانـت في تلـك الفـترة خاضعـة للنظـام الملـكي 1339هـ1377-هـ/1921م1958-م، كـما أنهـا عضـواً مؤسسـاً لجامعـة الـدول العربيـة 1364هـ1945-م، جنبنـاً إلى جنـب مـع المملكـة العربيـة السـعودية، وخمـس دول عربيـة أخـرى شـاركت في تأسـيس الجامعـة، هـي مـصر والأردن ولبنـان وسـوريا، واليمـن (اليمـن الشـمالي قبـل الوحـدة بـين اليمنـين 1410هـ/1990م).

وقّعت العراق على بنود ميثاق التأسيس، والتي كانت من أهم مبادئه ومواثيقه، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، وعدم استخدام القوة العسكرية، في النزاعات، وإحالة النزاعات إلى جامعة الدول العربية لحلها، وإضافةً لكونه عضواً في جامعة الدول العربية، فهو كذلك عضواً في هيئة الأمم المتحدة 1364هـ/1945م، ولها ذات المواثيق حول النزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويتبع لها محكمة عدل دولية لها مسؤولياتها وصلاحياتها لفض النزاعات بين الدول الأعضاء، خلال التحاكم لديها.

من هذا المبدأ فإن العراق عندما اجتاح دولة الكويت، نتيجةً لتراكم الادعاءات والمطامع العراقية تجاه الكويت منذ العهد الملكي واستمرارها في العهد الجمهوري؛ إذ أقدم العراق في عام 1990م على غزو الكويت واحتلالها، وسيطر عليها سيطرة مطلقة، وأعلنها المحافظة التاسعة عشر للعراق، مدعياً أنه أعاد الفرع للأصل([1])، رغم اعترافاته السابقة بدولة الكويت عدة مرات قبل استقلالها، وبعد استقلالها عام 1381هـ/1961م([2])، فالحكومة العراقية بذلك قد خَلقت بهذا الاحتلال خرقاً لمبادئ ومواثيق جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، وأحدثت بذلك شرخاً كبير في جدار العلاقات العربية التي عانت طويلاً، وكانت في تلك الفترة في مرحلة التعافي، وأن هذا التصرف قد جعل العراق عِرضة لتطبيق بنود الميثاق الرادعة ضده.

كون دول الخليج العربية قد أَسست مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1401هـ/1981م، والكويت عضواً مؤسساً للمجلس، ومن بنود المجلس الدفاع عن أي دولة من دوله تتعرض لعدوان، والحكومة العراقية بذلك تعدت على أرض دولة تابعه للمجلس، مما جعلها عرضة للمحاسبة، والوقوف ضدها في سبيل إعادة الحقوق لدولة الكويت، وإعادة أراضيها وردع العدوان العراقي.

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل المواقف الإقليمية والدولية من الغزو العراقي للكويت، وكيفية تعاطيها مع هذه الأزمة، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسين. يتناول المبحث الأول، المعنون بـ **الموقف العربي ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية**، موقف جامعة الدول العربية من الغزو العراقي للكويت، مع تسليط الضوء على تباين المواقف العربية في إدانة الغزو، وتحليل أسباب هذا التباين في ضوء الاعتبارات السياسية والمصلحية. كما يتناول المبحث موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي اتسم بقدر أكبر من الصرامة والوضوح في التعاطي مع الغزو.

أما المبحث الثاني، المعنون بـ **الموقف الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة**، فيتناول المواقف الدولية من الغزو العراقي للكويت، ولا سيما مواقف الدول الكبرى، وطبيعة تعاملها مع الأزمة، وأسباب تفاوت مواقفها، وربط ذلك بالمصالح الاستراتيجية لتلك الدول في منطقة الخليج. كما يعرض هذا المبحث قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق على خلفية غزوه للكويت، مع مناقشتها وتحليل مواقف الدول الأعضاء في المجلس، سواء المؤيدة أو المعارضة لتلك القرارات، بما في ذلك موقفي الجمهورية اليمنية ودولة كوبا، وتأثير هذه المواقف في مسار الأزمة وقرارات الانسحاب.

المبحث الأول: الموقف العربي ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية.

سيتحدث هذا المبحث عن موقف جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفاوت المواقف العربية، من العدوان العراقي على الأراضي الكويتية، وكيف تم التعامل مع ذلك وفق بنود ومواثيق هذه المنظمات، منذ اليوم الأول للغزو حتى تحرير الكويت، وخروج الجيوش العراقية منها، وعودة الشرعية لها، بقيادة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح.

دور جامعة الدول العربية، وتفاوت المواقف العربية.

يعد الغزو العراقي للكويت واحداً من أخطر الازمات التي واجهتها جامعة الدول العربية، على الرغم أن هناك عدداً من المشاكل العربية التي سبقت الغزو العراقي للكويت، وكان منها الادعاءات والمحاولات العراقية لضم الكويت بعد استقلاله؛ إلا أن الكثير من المشاكل التي وقعت رغم وجود جامعة الدول العربية، كانت قد وقعت في فترة ما قبل الاستقلال للكثير من الدول العربية، يعتقد الباحث أن غزو العراق للكويت يختلف عن ما قبلها من الادعاءات، كونه وقع في زمن فيه جميع الدول العربية تمتلك كامل حريتها السياسية، ومسئولة مسئولية تامة عن قراراتها. نتيجة لذلك فالغزو العراقي للكويت من المشاكل التي هددت مصير الأمة العربية؛ لعجز النظام العربي عن الحيلولة دون استخدام العراق قوته العسكرية ضد الكويت([3])، نتيجةً لتفاوت المواقف العربية داخل أروقة الجامعة، حول الموقف من الغزو وكيفية التعامل معه.

في إطار المحاولة العربية لرأب الصدع، وتدارك الوضع وتقليل الآثار السلبية التي سيجنيها المجتمع العربي نتيجة للتصرف العراقي، نجد أن الجهود العربية منذ اللحظة الأولى للغزو كانت واضحة رغم تفاوتها([4])، وكانت الجهود المبذولة على صورتين: أولها في إطار جامعة الدول العربية من خلال الاجتماعات الطارئة أو الرسمية سواء على مستوى القادة أو وزراء الخارجية، أما الصورة الثانية فجاءت عن طريق المبادرات الدبلوماسية الفردية أو الثنائية، أو اجتماعات محدودة لأكثر من دولة.

نتيجة لذلك وفي إطار المساعي العربية داخل أروقة جامعة الدول العربية، حاولت الدبلوماسية المصرية تأجيل صدور بيان وزراء خارجية العرب، ريثما تأتي نتائج زيارة الملك الأردني الحسين بن طلال لبغداد، الرامية للمطالبة بالانسحاب العراقي([5])، لكن لفشل الزيارة في ردع العراق عن الاستمرار في احتلال الكويت، جاء اجتماع جامعة الدول العربية في الثاني عشر من محرم 1411هـ الثالث من أغسطس 1990م بناء على طلب الكويت أُتخذ قراراً أُدين به العدوان العراقي على الكويت، ورُفِضَ أي آثاراً ترتبت عليه، وكان القرار بأغلبية أربعة عشر صوت من إحدى وعشرين صوتاً، جاء عدم الاجماع نتيجة لاختلاف المصالح العربية، بعدها أصيب النظام العربي بتشنج حسب وصف بعض المحليين نتيجة لاختلاف المواقف([6]). يرى الباحث أن فجيعة الصدمة بما أقدم عليه النظام العراقي بغزوه للكويت وهو قرار لم يكن الكثير من السياسيين العرب يتوقعون حدوثه، كان له الأثر في التخبط في القرارات، والعجز عن اتخاذ القرار الصائب

في الوقت المناسب، وغلب ذلك على الدول التي تربطها مع العراق علاقات جيدة، أو مصالح اقتصادية.

نتيجةً لهذا الاختلاف انقسم الوطن العربي بالنسبة للموقف من الغزو العراقي للكويت إلى معسكرين، معسكر مناهض للغزو ويمثل 60% بينما ضم المعسكر الآخر 40% من الدول العربية، ويمثل المعسكر الأول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي، بينما شمل المعسكر الثاني كلاً من الجزائر واليمن والأردن وفلسطين والسودان وموريتانيا وليبيا وتونس. ومن مبدأ أن دول الخليج تعد طرفاً مباشراً في الأزمة، فقد كان موقفها صارماً ضد العدوان وكان للمغرب في إدانته للغزو موقف وأرد أن يكون في موقف يتيح له حرية التحرك للحل السلمي للأزمة، متى ما توافرت ظروف مناسبة، وأما الموقف المصر فكان حريص على تأكيد الشرعية الدولية، ومحاولة اتاحة فرص الوساطة من أجل الحل السلمي للأزمة، مع التأكيد على الانسحاب الفوري غير المشروط، وعودة حكومته الشرعية. أما المعسكر الثاني فكانت مواقف اطرافه متباينة حول عدم قبول التدخل الأجنبي رغم الاتفاق على خطورته[7]، مع العلم أن هذا المعسكر قد بدى منه محاولة عدم اصدار قرار يدين العراق بما أقدم عليه من غزو للكويت[8].

يعتبر الموقف السوري ذا أهمية كبيرة في القضية بل أنه يمثل مع الموقف المصري خارج المنظومة الخليجية حجر الزاوية لبناء رأي عربي معارض للغزو العراقي الكويت، وتمثل الموقف السوري في إدانة الاجتياح، والمطالبة بالانسحاب الفوري وعودة الحكومة الكويتية، ثم أعلنت الحكومة السورية بعد ذلك المشاركة ضمن القوات الدولية، لردع الحكومة العراقية وثنيها عن الاستمرار في الغزو، مع إبداء تخوفها من بقاء القوات الدولية في المنطقة خاصة القوات الامريكية[9].

ثم يأتي الموقف المغاربي الذي أتى اضافة لموقف المغرب الموضح آنفاً، وبرز ذلك خلال الموقف الجزائري الذي تمثل في امتناع الجزائر عن التصويت للقرار العربي، وبين خلاله الرئيس الجزائري أن بلاده ستقوم بدورها في حل المشكلة إذا وجدت أن ذلك سيكون له دور في حلها، بينما كان الرأي الشعبي يتلخص بالمؤتمرات الشعبية والحزبية، وتوجهات الخطباء الذي هاجم بعضهم الكويت ودول الخليج، والفريق الآخر لزم الصمت حول ممارسات العراق، ونجد أن موريتانيا تحفظت على القرار العربي، وأبدت رفضها استخدام القوة، بينما تمثل الموقف التونسي في التغيب عن مؤتمر القمة العربي، وجاء الموقف الليبي أكثر ميولاً لعدم تجريم العراق، وحاول إرضاء العراق بتقديم تنازلات لها عن جزيرتي وربة وبوبيان[10].

اليمن لها موقف يتضح عليه عدم تجريم العراق في غزوه للكويت، ورغم أن اليمن يعول عليها أن يكون موقفها أكثر وضوحاً وجديه كونها الدولة العربية الوحيدة في تلك الفترة العضو في مجلس الأمن، وقد اتضح موقفها خلال مجلس الأمن في امتناعها عن التصويت لأول قرارات مجلس الأمن رقم 660، وصوت ضد قرار العقوبات على العراق مرتين، وامتنع عن التصويت خمس

مـرات، كـما رفضـت اليمـن البيـان الـذي أصـدره وزراء الخارجيـة العـرب، واسـتمراراً لذلـك رفضـت في مجلـس القمـة العـربي إدانـة العـراق. بينـما كان الموقـف السـوداني متأثـر بالواقـع السـياسي الـذي يعشـه في تلـك الفـترة([11]).

الموقـف الأردني لـه أهميتـه بسـبب حساسـية الموقـع الجغـرافي لـلأردني، والظـروف السياسـية التـي يعيشـها، فالتواجـد الشـعبي الفلسـطيني الكبـير المتعاطـف مـع العـراق المؤيـد لـه في الأردن دور في عـدم رغبـة الحكومـة الأردني الاصطـدام بهـم، مـما لـه تأثـير عـلى اسـتقرار البلـد، وفي نفـس الوقـت كانـت الصحافـة الأردنيـة مؤيـده للاجتيـاح العراقـي، وبـررت التأييـد بـأن العـراق سـيحافظ عـلى ثـروت العـرب البترولية في الكويـت، كـما أن الوضـع الاقتصـادي هـو الآخـر لـه دور في تشـكيل السياسـة الأردنيـة، فـالأردن منطقـة عبـور للتجـارة بـين دول المنطقـة، ولـه مـع العـراق والخليـج ارتبـاط اقتصـادي قـوي؛ لـذا اتسـم الموقـف الأردني بالغمـوض، فبينـما الملـك الحسـين بـن طـلال يؤكـد عـدم موافقتـه عـلى ضـم العـراق للكويـت، إلا أنـه اتخـذ قـرار جـريء ومفاجـئ بإغـلاق سـفارته في الكويـت ونقلهـا إلى بغـدد، خـلال مـا عُـرف بحـرب السـفارات، ثـم جـاءت المبـادرة الأردنيـة التـي تمثلـت بعـدة نقـاط:

أولاً: الانسـحاب المتزامـن للقـوات العراقيـة مـن الكويـت وانسـحاب للقـوات الغربيـة مـن المنطقـة.

ثانياً: إرسال قوة عربية إلى الكويت:

ثالثاً: البدء بالمفاوضات في فترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة بين العراق والكويت([12]).

رغـم الموقـف الخليجـي الواضـح والصـارم في عـدم قبـول نتائـج الغـزو، والمطالبـة بالخـروج الفوري للقـوات العراقيـة مـن الكويـت دون قيـد أو شرط، إلا أن لكسـب الموقـف المـصري لجانـب دول الخليـج ثقلـه العـربي([13])، فاتضـح الموقـف المـصري مـن خـلال طـرح الحكومـة المصريـة التـي قدمتـه خـلال مبادرتهـا في الثامـن مـن أغسـطس 1990م، هـو أن يكـون هنـاك تفـاوض بـين الكويـت والعـراق بعـد عـودة الأمـر إلى مـا كان عليـه قبـل الغـزو العراقـي([14]).

يعتقـد الباحـث أن الحكومـة العراقيـة حاولـت أن يكـون لهـا دوراً في التأثـير عـلى مواقـف بعـض دول عربيـة، كان ذلـك مـن خـلال دعـوة الحكومـة العراقيـة توزيـع الـثروات العربيـة، فنجـد أن هنـاك مبـادرات طُرحـت مـن قبـل الأردن ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية وليبيـا والسـودان([15])، نصـت عـلى أن يُعطـى العـراق مزايـا مُقابـل أن يقـوم بسـحب قواتـه مـن الكويـت، كتأجـير جزيـرة بوبيـان واسـقاط الديـون([16])، وكان هنـاك تقـارب بـين هـذه الـدول والعـراق قُبيـل الغـزو، يزعـم الزعيـم الكـردي المعـارض آنـذاك جـلال الطالبـاني خـلال محـاضرة لـه في الحـادي عـشر مـن مايـو 1990م في معهـد الشـؤون الدوليـة بلنـدن، جـاء فيهـا أن التقـارب بـين العـراق والأردن منظمـة التحريـر الفلسـطينية، في ظاهـرة موجهـاً ضـد إسرائيـل، لكنـه في حقيقتـه مـن أجـل تحقيـق الطموحـات عـلى الصعيـد العـربي للرئيـس العراقـي، بمـا في ذلـك احتـلال الكويـت، والسـيطرة عـلى الخليـج([17]).

رغـم اختـلاف وجهـات النظـر العربيـة إلا أنهـا توجـت بانعقـاد القمـة العربيـة الطارئـة في يومـي 18-19محـرم 1411هـ/ 9-10 أغسـطس 1990م، وكانـت اسـتجابة لدعـوة وجههـا الرئيـس المـصري إلى قـادة

الدول العربية في الثامن من أغسطس، بعد أقل من أسبوع من الغزو، وهي بذلك استجابة لقرار وزراء الخارجية العرب الذي عُقد لقائهم الطارئ في 11-12 محرم 1411هـ/ 2-3 أغسطس 1990م، ونظراً للاختلاف الكبير في وجهة النظر العربية تم تأجيلها من اليوم الثامن عشر من محرم التاسع من أغسطس إلى اليوم التالي التاسع عشر من محرم العاشر من أغسطس([18])، وقد صدر عن هذا الاجتماع القرار رقم 195 بأغلبية إثني عشر صوتاً([19]) هي السعودية، مصر، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عُمان، سوريا، المغرب، لبنان، جيبوتي، الصومال، ووقف ضد القرار دولتا العراق وليبيا، وامتنع ثلاثة دول هي الجزائر الأردن واليمن، بينما غابت تونس عن الجلسة. وصدر عن هذا الاجتماع عدداً من القرارات على النحو التالي([20]):

التأكيد على ما جاء في القرار الصادر عن مجلس الجامعة في الثالث من أغسطس 1990م، من ادانة لجريمة الغزو العراقي للكويت.

إعلان الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي 660 – 661 – 662 وبصفتها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

عدم الاعتراف بأية آثار تترتب على الغزو العراقي للكويت، وإدانة التصرفات العراقية في غزوها للكويت.

التأكيد على استقلال الكويت وسيادتها المطلقة على أرضها، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي فيها.

شجب تهديدات العراق لدول الخليج، ورفض الحشد العراقي لقواته على الحدود السعودية، وإعلان التضامن الكامل مع السعودية ودول الخليج، وتأييد الإجراءات التي تتخذها في الدفاع عن اراضها، وفقاً لأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك.

تلبية طلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج بإرسال قوات عربية مساندة للدفاع عن أراضيها، وصد العدوان العراقي المحتمل على أراضيها.

اتضح الشرخ العربي في هذا القرار الذي كان بأغلبية محدودة نوعاً ما، فأثني عشر صوتاً تعد أغلبية محدودة من إجمالي الأصوات العربية بغض النظر عن صوت العراق البلد المعتدي أو صوت الكويت البلد المحتل، يزعم البعض أن هذا الشرخ العربي جاء نتيجة لموقف بعض الدول من الموقف الخليجي خاصة والمدعوم من بعض الدول العربية المؤيدة لوجود قوات أجنبية، ويؤيد الباحث القول الذي ذهب إليه البعض من أن هذا التفسير في غير محله، وأنه غير منطقي؛ خاصة أن بعض الدول التي وقفت موقف متعاطف مع العراق، تربطها مع العراق علاقات خاصة منذ إنشاء ما سُمي بمجلس التعاون العربي في العاشر من رجب 1409هـ السادس عشر من فبراير 1989م قبل الغزو بأكثر من عام، قد وقفت هذه الدول منذ اللحظة الأولى للغزو موقف غير مؤيد لإدانة الغزو العراقي للكويت، وسعت في وساطتها أن يُقدم للعراق تنازلات من الجانب الكويتي كتأجير جزيرة بوبيان التي يطمع العراق بالسيطرة عليها من الكويت، بل وسعت لإسقاط الديون الخليجية المترتبة على العراق، وتقديم منح أخرى للعراق، على الرغم من أن اسقاط الديون

وتقديم المنح قد قُدمت للعراق قُبيل الغزو لكن دون جدوى من ثني الحكومة العراقية عن الاستمرار في الغزو.

تأكيداً لهذا الشرخ الذي وقع للدول العربية جراء اختلاف وجهات النظر في موقفها من الغزو العراقي للكويت، نجد أن الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة يومي10-11 صفر 1411هـ/30-31 أغسطس 1990م، الذي كان على مستوى وزراء الخارجية العرب لم يحضره سوى ثلاث عشرة دولة هي دول مجلس التعاون الست، أضافة لكلاً من مصر وسوريا ولبنان وجيبوتي والصومال وليبيا والمغرب، في ظل امتناع ثماني دول عن الحضور هي العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا. رغم الغياب الكبير في وقت يجب أن يكون الصف العربي أكثر لحمة، وتقارب لوجهات النظر؛ إلا أن اللقاء خرج بعدد من القرارات أو أقرب ما يكمن وصفاً لها بالمطالب، وهي:

أولاً: مطالبة العرق بعدم طمس الهوية الوطنية الكويتية.

ثانياً: عدم مساسه التركيبة السكانية من خلال التهجير القصري.

ثالثاً: عدم التغيير في التقسيم الإداري.

رابعاً: توجيه مطالب للمنظمات الدولية، الإقليمية والعالمية بأن تمتنع عن القيام بأي عمل من الممكن أن يُفسر بأنه يحمل الموافقة الضمنية على ما قام به العراق من إجراءات، والإدانة لتصرفات الحكومة العراقية إزاء ما قامت به تجاه المدنيين الكويتيين.

خامساً: التأكيد على المسئولية التامة للعراق وفقاً لأحكام القانون الدولي عن توفير الحماية للمدنيين، وحماية المنشآت، والمطالبة بأن يضمن العراق وجود التسهيلات اللازمة لتيسير مغادرة الرعايا الأجانب المتواجدين في الكويت([21]).

يتبادر للذهن تساؤل هل جامعة الدول العربية قامت بدورها المنوط بها في حفظ الأمن العربي وهل لقراراتها دور في ردع المعتدي؟

يحتاج للإجابة على هذا التساؤل معرفة تاريخ جامعة الدول العربية ومواقفها السابقة، ومقارنتها بالظروف المصاحبة للغزو العراقي للكويت، فرغم أن الدول العربية خلال الغزو العراقي للكويت جميعها مستقلة – عدا فلسطين المحتلة([22])- ولها الحرية الكاملة في تصرفاتها السياسية؛ إلا أن هناك ظروف وعلاقات سياسية لها أثرها على مجريات التعاطي مع الغزو، ومن المؤسف أن يكون بعضها قد أثر عليه فكرة مشاركة واقتسام الثروات النفطية وأنها حق للعرب. لكن هنا ورغم أن لجامعة الدول العربية موقفها المبكر للتعاطي مع الغزو العراقي، من خلال اللقاءات الطارئة، والتي عقدت أكثر من مرة على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى القادة، ونتيجة لذلك من الممكن أن نقول إن دور الجامعة كان في بداية الأزمة أكثر بروزاً، من خلال القرارات التي أصدرتها ومن أبرزها القرار رقم 195، الذي خرج بعدد من القرارات رغم تخلف عدد من الدول عن التصويت له، ولم تكن الموافقة إلا لعدد من الدول التي مثلت أغلبية محدودة ليصدر القرار، مما كان له الأثر على دور الجامعة فيما بعد.

هناك تسائل عن أسباب عدم وحدة الصف العربي، وانقسامه لدول مؤيده للكويت وعودة شرعيته ودول مؤيدة للعراق أو لم تحبذ تجريم العراق في عمله. فمن المؤكد أن لكل من هذه أسبابها وتوجهاتها التي أثرت على تعاطيها مع الأزمة، وإجابة لذلك يمكن أن يستأنس ويؤيد الباحث ما توجه إليه السلطان من أن الدول التي أيدت الكويت ورأت شرعية قضيتها هي دول مرتبط مصيرها بمصير الكويت بحكم الجوار والتشابه في أنظمة الحكم وأصول السكان كما هو الحال لدول الخليج، وأن النظام العراقي ربما من خططه ضمها والسيطرة على ارضها، إضافة أن هذه الدول المجاورة وغيرها ممن أيد الكويت رأت عدالة القضية الكويتية، رغم تمسكها بمبدأ الحل السلمي، ومن المؤكد أن للتعامل الإيجابي لرعايا الدول العربية في الكويت ولسنوات طويلة هو الآخر دوره في تأييد الكويت، وبعض الدول ربطتها مع الكويت روابط اقتصادية وتبادل تجاري جيد، وما تقدمه الكويت من قروض ودعم لتنمية الاقتصاد العربي دور في تأييد القضية الكويتية.

استمراراً في الإجابة على الشق الثاني للتساؤل من وقوف بعض الدول العربية مع العراق ضد الكويت فيستمر السلطان في تفسير ذلك بأن بعض الدول كانت لها عضوية مع العراق في مجلس التعاون العربي الذي يضم إلى جانب العرق الأردن واليمن ومصر التي انسحبت بعد أن اتضحت لها أهداف وخبايا المجلس، والبعض الآخر يربطها مع العراق الأيديولوجية البعثية، وللجماعات الإسلامية دور في القرار السياسي المتعاطف مع العراق كماه والحال في الجزائر والسودان ومنظمة حماس الفلسطينية، وللشعارات التي كان يرددها صدام من توزيع الثروات في الوطن العربي تأثيراً على بعض البلدان العربية التي وقفت مع العراق، ويرى الباحث أن بعضها بسبب تأثير من شعوبها، ولا يمكن إغفال المساعدات العسكرية التي كانت العراق تقدمها لبعض الدول، ومن المؤكد أن للعلاقات الاستراتيجية والاقتصادية دور في التأثير على توجهها كما هو الحال للأردن ([23]).

من المفترض أن يكون لجامعة الدول العربية دورها الأساسي، فجامعة الدول العربية في هذه الحالات تعد هي المرجع الأول للعرب في حل نزاعاتهم؛ إلا أن الاختلاف في وجهات النظر حول الاجتياح العراقي للكويت، أدى لاستدعى تدخل الأمم المتحدة، وأن يكون لها دوراً للوقوف ضد الغزو، فتدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في هذه الحالة لا يعتبر تدخل في الشؤون العربية، كون الأمم المتحدة تعد الهيئة الدولية المعنية قانونياً بحفظ السلم والأمن الدولي، وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت مفهوم التدخل الأجنبي([24]). نتيجة للشرخ العربي الكبير ولخطورة الموقف وضرورة البت فيه، وتشكيل رأي عربي مشترك لردع العراق عن الاستمرار في الاحتلال، لم يكن لبوادر التوافق العربي فيها أمل قريب أصبح الدور الواضح في هذه الفترة لمجلس الأمن وللأمم المتحدة.

يؤيد الباحث ما ذهب إليه بعض المحليين السياسيين من أن عدم التوافق العربي حول تجريم الغزو هو الذي أفقد جامعة الدول العربية الكثير مما عِول عليها أن تقوم به من إمكانية الاضطلاع بالدور المنوط بها، لفرض احترام السيادة العربية لكل دولة، وحفظ الأمن والسلم العربي، لذا أصبح دور الجامعة محدود في بداية الأزمة، ويبدو أنها بعد ذلك أفسحت المجال لمجلس الأمن

وللأمم المتحدة، لما لها من قوة رادعة في القرارات([25]). ووفقاً لهذه الرؤية التي يؤيدها الباحث، يأتي رأي الرميح أن دول الخليج العربية، وهي الدول التي اجتمعت كلمتها بوقت مبكر من الغزو، لم يكن لديها كبير الثقة في فعالية دور جامعة الدول العربية، لحل المشكلة، كون هناك اختلاف في وجهات النظر من الغزو، لذا فضلت ألا تؤصد الأبواب أمام الجهود الدولية، وأن لدول الخليج الدور البارز في نقل ملف القضية بشكل سريع لمجلس الأمن([26]). هنا يعتقد الباحث أن هذا القرار هو قرار صائب من قادة دول الخليج العربية، فربما لو لم يتخذ هذا القرار الصارم السريع لتدويل القضية لامتدت الأطماع العراقية لأبعد من الكويت للأراضي السعودية وغيرها من الخليج([27]).

دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر منظمة إقليمية لها أهميتها ومكانتها في المنطقة، وقد تأسس عام 1401هـ/1981م، كان أهم بنود تأسيسه حماية بلدان الخليج العربية من أي عدوان([28])، وأن أمن واستقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو مسؤولية الجميع([29])؛ من المؤكد أن الأطماع العراقية كانت عند تأسيسه بالحسبان، رغم توقفها خلال الحرب العراقية الإيرانية، وحتى في ظل وجود ادعاءات قديمة فإن التوقعات لم تصل عند المحليين والسياسيين أن الاختلافات العراقية الكويتية التي طرأت وظهرت على الساحة، أن يصل بها المطاف للغزو والسيطرة على الأراضي الكويتية كاملة، رغم أن هناك من كانت لدية المخاوف من السيطرة على بعض الأراضي المختلف عليها على الشريط الحدودي.

يعتقد الباحث أن الغزو العراقي للكويت قد خلق لدى قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية شعوراً بالخطر المشترك، فهو تهديد أمني صريح وغير مسبوق لأراضيها وأمنها، خاصة في ظل تشابه الظروف السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية لبلدان الخليج، وأن على المجلس أن يتحرك سياسياً، ثم عسكرياً، وهو ما ظهر جلياً في وحدة الموقف ومساندة الكويت بكل السُبل، وتصعيد القضية لمجلس الأمن. نتيجة لذلك يرى الباحث أن الغزو العراقي للكويت قد أثر على قرارات مجلس التعاون الخليجي كونها طرفاً مباشر في الأزمة، والكويت الدولة المعتدى عليها عضواً في المجلس، لذا اتخذت موقفاً صارماً من الغزو، وتحملت على إثر ذلك تبعات كبيرة في شتى المجالات.

في ظل تلك الظروف وخلال اجتماع وزراء الخارجية لمجلس التعاون الخليجي، الذي انعقد في القاهرة على هامش اجتماع جامعة الدول العربية في اعقاب الغزو مباشرة، ففي الثاني عشر من محرم 1411هـ الثالث من أغسطس 1990م، جاء الرد الخليجي بالمطالبة الصريحة بالانسحاب العراقي الفوري من الكويت دون قيد أو شرط، وعدم الاعتراف بنتائج الغزو العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد منطلق من مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية لإنهاء العدوان العراقي، وإزالة ما ترتب على الغزو، للحفاظ على سيادة وسلامة الكويت([30]).

نتيجة لتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من عدم وحدة الكلمة العربية، في الوقوف في وجه الغزو العراقي للكويت، وحتى لا تؤصد الأبواب أمام الجهود الدولية، بيّنَ وزراء خارجية دول

مجلس التعاون الخليجي أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار الجامعة العربية الطارئ الذي يرفض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وأن الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، يعني أن الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المعنية قانوناً بحفظ الأمن والسلم في العالم، وأن ذلك يعني أن ما تقرره من قرارات وإجراءات لا يندرج تحت معنى التدخل الأجنبي([31]).

خلال هذا المبدأ وقبل التدخل الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن طالب مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعه في السادس عشر من محرم1411هـ/ السابع من أغسطس 1990م الحكومة العراقية بالانسحاب الفوري من الكويت، وأعلن رفضه الاعتراف بالحكومة التي نصبها العراق في الكويت([32]).

استمراراً للجهود الخليجية على جميع الأصعدة نجد أنه في الرابع والعشرين من محرم 1411هـ الخامس عشر من أغسطس 1990م ناقش وزراء الاعلام في جدة خلال دورتهم الاستثنائية الأولى آثار الاعتداء العراقي الذي تعرضت له الكويت، وقد صدر عنهم بياناً أعربوا فيه عن بالغ اسفهم وشجبهم واستنكارهم العدوان، وطالب الوزراء في ظل تأكيدهم على حق دول المجلس باتخاذ كافة الإجراءات الدفاعية، أن يقوم بالانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت، وتم الاتفاق على وقف جميع سُبل التعاون الإعلامي مع العراق، وبث نشرة يومية تلفزيونية على جميع تلفزيونات دول مجلس التعاون الخليجية تعد من قبل دولة الكويت([33]). أما على مستوى وزراء الدفاع ففي يوم الثاني من صفر 1411هـ الثاني والعشرين أغسطس 1990م عُقد اجتماعاً استثنائياً في جدة، خلص للتأكيد أن أي اعتداء على أية دولة من دول الخليج هو بمثابة اعتداء على كافة دول المجلس، وقد ناقش الوزراء سُبل الدعم والمساندة لدولة الكويت والوقوف معها، والسعي لإنهاء الاحتلال العراقي وعودة الحكومة الشرعية للكويت([34]).

استمراراً لعقد اللقاءات الوزارية لمناقشة الوضع القائم ففي 16-17 صفر 1411هـ/ 5-6 سبتمبر 1990م في مدينة جدة عُقِدَ المجلس الوزاري في دورته السادسة والثلاثين، استعرض المجلس خلالها الأوضاع الخطيرة الناجمة عن استمرار القوات العراقية لدولة الكويت، وما يترتب عليها من نتائج، وإذ يلاحظ على الحكومة العراقية استمرارها في تجاهل احكام القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن ذات الأرقام 660، 661، 662، 664، 665، لعام 1411هـ/1990م، والصادرة من القمة العربية برقم 195، ورفضه الانصياع لتلك القرارات، وقد شدد الوزراء في هذه الجلسة في ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط، وعودة نظام الحكم الشرعي في الكويت، واشادته بالشعب الكويتي الذي اثبت ولائه لحكومته الشرعية ممثلة بأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وقد خرج المجلس بعدد من القرارات هي([35]):

استنكار ما قام به النظام العراقي من خروج على القيم الإنسانية وأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة المدنيين.

- مطالبة السلطات العراقية توفير أقصى درجات الحماية للمدنيين في الكويت.
- الالتزام الكامل من السلطة العراقية في حماية المنشآت العامة والخاصة.
- عدم المساس بالتركيبة السكانية، وأن ذلك انتهاك لأحكام القانون الدولي الإنساني.
- تحمل العراق المسؤولية الكاملة للتعويض جراء الخسائر الناجمة عن الغزو.
- تحمل العراق تقديم تعويضات عادلة عما وقع من أضرار وخسائر في الكويت لجميع المتضررين سواء من الكويتيين أو رعايا الدول المختلفة في الكويت.

سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقل قضية غزو العراق للكويت خارجياً، هادفة من ذلك كسب أكبر قدر من التأييد من الحكومات والمنظمات الدولية، فنجد أنه في الثامن من ربيع الأول 1411هـ السابع والعشرين من سبتمبر 1990م، عقد وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في نيويورك خلال الاجتماع السنوي المشترك، وقد أُستعرض الوضع الخطير في المنطقة والإجراءات الدولية المتخذة مؤخراً، وقد بينت المجموعة الأوروبية في بيانٍ مشترك ادانتها وشجبها للغزو العراقي، ورفضها ضم الكويت، خرج المجتمعون بتأكيدهم على تأييدهما المطلق لقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي اطار جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الثامن والعشرين من الشهر ذاته اجتمع وزراء الخارجية لمجلس التعاون مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر James Addison Baker ووزير خارجية اليابان تارو ناكوياما Taro Nakayma، كلٌ على حِدة وتم مناقشة الأوضاع في الخليج العربي التي أعقبت الغزو العراقي، واستعراض الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة من خلال الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي. كما عقد وزراء الخارجية في التاسع والعشرين من الشهر ذاته اجتماع مع وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي، استعرض المجتمعون خلاله الوضع في الخليج الناجم عن الغزو، ومتابعة الجهود الإقليمية والدولية الرامية للانسحاب غير المشروط للقوات العراقية([36]).

سعياً لتكريس الجهود الرامية لردع القوات العراقية وثنيها عن الاستمرار في الاحتلال ففي 10-11 ربيع الثاني 1411هـ/ 28-29 أكتوبر 1990م عقد المجلس الوزاري جلسته الاستثنائية الثالثة عشرة في الرياض، استعرض المجلس فيها نتائج الاتصالات التي قامت بها الدول الأعضاء، وثمّن المجلس المواقف الدولية الصلبة تجاه القضية من رفضٍ للغزو، واستغرب المجلس استمرار العراق في احتلال الكويت، ورفضه كل القرارات الدولية، واصر المجلس على الانسحاب العراقي من الكويت دون أي قيد أو شرط، وأشاد المجلس بروح الوحدة الكويتية التي ظهرت في الداخل والخارج وتجسدت خلال المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في مدينة جدة، بيّن فيها الكويتيون استمرارهم بالمقاومة والصمود وتمسكهم بالشرعية وعدم التنازل عن أرضهم، كما استنكر المجلس التصرفات العراقية الغير إنسانية من وضع مواطني الدول الأخرى في الكويت كرهائن دون أي اعتبار للاتفاقيات الدولية([37]).

خلال القمة الخليجية الحادية عشرة التي عقدت في قطر في 5-8 جمادى الآخرة 1411هـ/ 22-25 ديسمبر 1990م، وهو أول مؤتمر للقمة الخليجية، كان النقاش فيه بين دول الخليج حول

الحل السلمي الذي مالت له سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر التي كانت بدرجة أقل تحبيذاً للحل السلمي، بينما رأت المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية لحسم الموقف وإنهائه[38]، وأكد المجلس على ضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، لتعود السلطة الشرعية قبل التاسع والعشرين من جمادى الآخرة 1411هـ الخامس عشر من يناير 1991م، من أجل تجنيب شعوب المنطقة، والعراق وشعبها لحرب مدمرة لا تُحمد نتيجتها[39].

وفي ظل الاستمرار العراقي لاحتلاله للكويت ورفضه الحلول السلمية، والانسحاب دون قيد أو شرط، لجأت دول الخليج للحل العسكري، والوقوف مع المملكة العربية السعودية في اتخاذها قرار استقبال قوات دولية لتحرير الكويت، والدفاع عن أراضي المملكة العربية السعودية خاصة وباقي دول الخليج بشكل عام، وكان لدول الخليج دورها العسكري في التحرير، وسيتم التطرق له في حينه.

المبحث الثاني: الموقف الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة:

المواقف الدولية من الغزو:

تعددت المواقف الدولية في تعاطيها مع الغزو العراقي للكويت، ومن المؤكد أن هناك عوامل نتج عنها هذا التباين في هذه المواقف، فمنها عوامل سياسية، وأخرى اقتصادية، واجتماعية، وقد تجتمع هذه العوامل في موقف دولة من الدول، ونظراً لتعدد المواقف الدولية، وأنه من الصعوبة بمكان التطرق لجميع المواقف الدولية، لكن يهم المواقف الدولية الأبرز إما لدول عظمى أو لدول لها جوار مع العراق. فنجد أنها ما بين موقف جرم الغزو وطالب بخروج القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية، ومواقف أخرى أقل صرامة في تجريم الغزو العراقي، خلال هذا المبدأ يمكن تقسيم المواقف الدولية لقسمين مواقف دول عضو في مجلس الأمن ودول أخرى عضو في هيئة الأمم المتحدة، وكلا الطرفين يهم البحث مواقفهما؛ لكن الباحث يرى أن موقف الدول في مجلس الأمن لها أهميتها الأكبر كونها شريك في اصدار قرارات مجلس الأمن. الموقف الخليجي، والموقف العربي فقد تم في هذا المبحث الأول الحديث عنه حال التطرق للموقف العربي ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية من الغزو العراقي للكويت. أما في هذا المبحث فالتركيز سيكون على الموقف الدولي خارج النطاق الخليجي، والنطاق العربي.

يعتقد الباحث بصحة القول بأنه مثلما أن الغزو العراقي قد هز العلاقات العربية، وجعلها على المحك، وبيّنَ اختلاف وجهات النظر، وعدم وحدة الصف العربي في تجريم الغزو، فإن الغزو العراقي للكويت يعتبر كذلك اختباراً عملياً لإعادة اكتشاف وتأكيد قوة الشرعية الدولية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وضمان احترام ميثاق الأمم المتحدة[40].

في ظل تعدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم، فإن المواقف التي يعول عليها ولها تأثير على مجريات الحدث، يأتي بالدرجة الأولى الموقف الخليجي[41]، ثم موقف الدول العربية بشكل عام، وبتأكيد للموقف الدولي للدول العظمى، أهميته المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفيتي وبريطانيا والصين وتركيا وإيران وغيرها؛ لكن يبقى لمواقف دول أخرى أهمية خاصة كونها عضو في مجلس الأمن كحال الموقف كوبا، وهي في تلك الفترة عضواً في مجلس الأمن، إلا أن مواقفها تباينت في قرارات المجلس بين تأييد وضد وامتناع، وبتأكيد أن علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية لها دوراً في اتخاذ المواقف، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القرارات أصدرت خلال الغزو العراقي للكويت بدءاً بالقرار رقم 660 الذي اصدر في الحادي عشر من محرم 1411هـ الثاني من أغسطس 1990م حتى القرار رقم 678 صدر بتاريخ الثاني عشر من جمادى الأولى 1411هـ التاسعة والعشرين من نوفمبر 1990م.

يتبادر لذهن الباحث هل كانت الحكومة العراقية قُبيل الغزو تعول على موقف الاتحاد السوفيتي، وهل كانت تتوقع بأن يكون مؤيداً لها في الغزو؟

يعتقد الباحث أن العراق كانت تعول على الخلاف القائم منذ عقود بين قُطبي القوة العالمية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وأنه سيكون للاتحاد السوفيتي موقف مؤيد لها في هذه الحرب؛ لكن المتتبع للأوضاع السياسية قُبيل الغزو يرى أن هناك شبه تقارب في وجهات النظر السوفيتية الأمريكية، وان العلاقات كانت في وضع جيد، ففي ذي القعدة 1410هـ يونيو 1990م كانت هناك قمة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش George H.W. Bush والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوفMikhail Gorbachev، لمناقشة المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية، فخلال ذلك لا يمكن أن يتخلى الاتحاد السوفيتي عن هذا التفاهم من أجل موافقة الحكومة العراقية على غزوها للكويت وهي ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة(42). ونتيجة لذلك حاول الاتحاد السوفييتي تفادي الحل العسكري، وكان من قراراته لذلك إيقاف تصدير الأسلحة السوفيتية للعراق، كما اتخذ خطوة نحو تهدئة الوضع القائم بأن أوفد في ربيع الأول 1411هـ أكتوبر1990م بريماكوف Yevgeny Maksimovich Primakov مبعوثاً خاصاً إلى بغداد، حذر من خلاله النظام العراقي بأن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع إيقاف الإجراءات العسكرية التي قد يتخذها المجتمع الدولي ضد العراق في حال عدم استجابته للقرارات الدولية وتنفيذ انسحابه من الكويت (43). هنا يتضح أن قادة الاتحاد السوفيتي عرفوا أن عليهم أن يراعوا المصالح الاقتصادية لبلادهم الذي يعاني في تلك الفترة؛ إذ أن اصلاح الأوضاع الاقتصادية لبلادهم يتوقف بدرجة كبيرة على الاستثمارات الغربية، محاولين عدم تعريض علاقات بلادهم لأي اهتزاز يكون من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الاتحاد السوفيتي (44).

تسعى دول الخليج العربية لكسب أكبر قدر من المواقف الدولية لتجريم الغزو العراقي، ومحاولة اصدار قرار دولي رادع للعدوان حتى وإن كان ذلك عن طريق تشريع استخدام القوة العسكرية، ويعتقد الباحث أن دول الخليج العربية تُعول على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، كونها يربطها في المنطقة مصالح سياسية واقتصادية كبيرة، ونظراً لإدراك الحكومة الأمريكية في تلك الفترة أهمية تلك المصالح الكبيرة في منطقة الخليج(45)؛ جاء الرد الأمريكي في الأسابيع الأولى على لسان الرئيس الأمريكي بوش وكذلك وزير الخارجية بيكر، أنها تعتبر منطقة الخليج العربي ضمن

نظام أمن حلف الأطلسي، وستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدورها من خلال هذا التوجه، وأن ذلك يتضمن وجود عسكري أمريكي في الخليج([46]).

نجد أن ذلك حتم عليها محاولة تقويض القوة العراقية، وإخراج الغزو العراقي من الكويت، جاء هذا التوجه الأمريكي الصريح خلال تصريح الرئيس الأمريكي عن الغزو العراقي للكويت أنه غير مقبول، ولن يسمح به، وأن على العراق الانسحاب الفوري والكامل غير المشروط، وإعادة الحكومة الكويتية الشرعية، ووضح أهمية أمن واستقرار المملكة العربية السعودية والخليج العربي([47])، وجاء تأكيداً لهذا التوجه حول تقويض القوة العراقية ودفع خطرها عن المنطقة من خلال ما عبر عنه بيكر في جمادى الأولى 1411هـ ديسمبر 1990م، بقوله: «إن مسألة القوة العسكرية العراقية يجب أن تتم معالجتها بطريقة ما حتى لو انصاع صدام حسين لقرارات الأمم المتحدة بخصوص الكويت»([48]).

في إطار الرفض للغزو العراقي للكويت والسيطرة على ممتلكاته، وحفظاً للأموال الكويتية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة يعتقد الباحث أنها خطوة موفقة، وهي تجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها، وقد أنظم لها في هذا التصرف بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وعدداً من البلدان الأخرى([49]). ثم أصبح للولايات المتحدة الأمريكية دور أساسي وبارز من خلال ما أُصدر من قرارات دولية ضد العراق.

للاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة في كسب موقفه لجانب المملكة العربية السعودية ودول الخليج في تجريم الغزو العراقي للكويت، والقيام بدور عسكري للوقف في وجه القوات العراقية في حال ارادت عبور الحدود السعودية، وأهمية في دحر القوات العراقية المتواجدة في الكويت، ويتضح أن هناك تنسيقاً وتقارباً أوروبي أمريكي في التعاطي مع الغزو العراقي للكويت، لكن يأتي الموقف البريطاني والفرنسي في المقام الأول للدور الأوروبي، لذا سيكون الكلام في هذا المبحث منصباً على هذين الموقفين لأهميتهما.

لبريطانيا علاقات قديمة في المنطقة خلال فترة الاستعمار، ويعتقد الباحث أن ذلك أعطى القيادة البريطانية معرفة بطبيعة تفكير القادة العراقيين، وأطماعهم المستمرة في الكويت، وربما أن ذلك قد جعل لديهم عدم قناعة بصدق النوايا العراقية([50])؛ لذا كان الموقف البريطاني الداعي لضرورة التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة، طالبت خلال ذلك رئيسة الوزراء البريطانية مارغيت تاتشر Margaret Thatcher بضرورة انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية، وسعت لتكوين رأي غربي عام معارض للغزو العراقي، ومؤيد للحق الكويتي ([51])، بل وطالبت تاتشر لضرورة محاكمة الرئيس العراقي جراء ما وقع للكويت من خراب ودمار([52]).

أما الموقف الفرنسي فهو الآخر ذا أهمية، وعلى الرغم من توجه الداعم للدور الأوروبي، وهو الدور المؤيد للإجماع الدولي؛ إلا أنه اتسم بتوجهات جعلت له شيء من الاستقلالية، ذلك أنه فرنسا أعلنت عن مبادرات متعددة للحل السلمي، ومحاولة ابراز الدور الأوروبي بقيادة فرنسية حتى لا يكون هناك تفرد أمريكي لحل مسألة الغزو ([53])، جرت المصلحة الفرنسية مع السوفيتية

حول تفضيل الحل السلمي؛ بينهما مباحثات في أغسطس 1990م([54])، وكان لفرنسا فيما بعد دور في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومن ذلك المشاركة في الحصار الاقتصادي ضد العراق، وقد أصرت على انسحاب العراق وعودة الشرعية دون قيد أو شرط([55])، لكن الموقف الفرنسي يركز على أن تأخذ المقاطعة الاقتصادية وقتها، لكي تأتي نتائجها، لكنها في النهاية أعلنت طرد السفير العراقي من باريس، واتخذت قرارات صارمة منها ارسال قوة عسكري إلى الخليج([56]).

يُنتظر أن يكون لإيران موقف من الغزو العراقي للكويت، وقد يتبادر للذهن أن تقوم إيران بموقف ضد العراق، وأن تحاول كسب ما عجزت عن كسبه خلال حربها الطويلة مع العراق التي انتهت منذ عامين قبل الغزو العراقي للكويت، لكن إيران اتخذت في هذه الأثناء موقف أشبه ما يوصف بأنه موقف محايد في حرب الخليج الثانية، رغم مطالبتها العراق بالانسحاب الكامل من الكويت، إلا أن لها موقف متشنج ناحية الوجود الأجنبي في المنطقة، لكن جِدت الموقف تغيرت طالما أن الوجود مربوط بالوضع الراهن ومؤقت، ورغم التصريح الإيراني المحايد، إلا أن الحكومة الإيرانية أكدت أن تغيير موقفها المحايد مربوطاً باي هجوم على العتبات الشيعية في النجف وكربلاء، أو في حال دخلت إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق([57]).

يرى الباحث أن ربطها الغاء حيادها، بالهجوم على العتبات الشيعية نابع من أن الحكومة الإيرانية ترى نفسها حامية للمذهب الشيعي في العالم والمدافعة عن مقدساته وأتباعه، أما ربطها تغيير الموقف بدخول إسرائيل الحرب، فيرى الباحث أن ذلك جاء من الشعارات الإيرانية التي دائماً يصرح بها النظام الإيراني ضد إسرائيل لكسب أكبر قدر من التعاطف الإسلامي، أما الموقف من تركيا فيعتقد الباحث أنه وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للحدود بين البلدين، إلا أن قضية الأكراد بين البلدين قد تكون سبباً في تخوف إيران من دخول تركيا للحرب، مما يكون له الأثر السلبي على الشريط الحدودي بين البلدين، ويعتقد الباحث أن ما قام به النظام العراقية من خطوات قُبيل غزوه للكويت، وما تلاها من تصرفات يغلب عليها أحادية الجانب من العراق، وتقديمه تنازلات لإيران جعلها ربما تميل للحياد، لكسب ما خسرته في الحرب الطويلة مع العراق، وربما أنها رأت أن اتخاذها الحياد للأزمة فرصة لتغيير العلاقات مع دول الخليج للأفضل مستقبلاً، التي من المؤكد أنها ستجني ثمار مهمة لها([58]).

كما كان الموقف الإيراني ذا أهمية كبيرة، فالموقف التركي هو الآخر له أهميته التي لا يستهان بها، كونها تربطها مع العراق حدود مهم، وهي رابط بين الأكراد في الدولتين، وكذلك الدور الاقتصادي المهم لتركيا خلال الحرب العراقية الإيرانية، فقد استغلت الحدود بين البلدين ومُد خلالها أنابيب نفط لتصدير النفط العراقي عن طريق تركيا، وربما يتبادر للذهن أن هذا العامل الاقتصادي سيكون له تأثير على الموقف التركي بعد الغزو؛ لكن بمجرد وقوع الغزو العراقي للكويت استنكرت تركيا الغزو وقامت بتطبيق قرارات مجلس الأمن ومنها إيقاف تصدير النفط العراقي عبر الأنابيب، عدا ما سمح به لاعتبارات إنسانية، كما أن قواعدها العسكرية فتحت للقوات الأمريكية، وكن لها دور فعال في إحكام الحصار على العراق([59]).

وختماً للمواقف الدولية يرى الباحث أنه رغم تعدد التوجهات الدولية في تعاطيها مع الغزو العراقي للكويت، إلا أن الثقل السياسي يكمن في قرارات مجلس الأمن، التي أُصدرت منذ دخول القوات العراقية للكويت، حتى إعلان وقف إطلاق النار، وما تلاها من قرارات فيما بعد، والتي كانت بطبيعة الحال ملزمة لجميع دول العالم بتنفيذها، وللموقف الخليجي بشكل عام والسعودي بشكل خاص في استقباله القوات الدولية التي جاءت من أجل تحرير الكويت، ثقله السياسي الذي لا يستهان به.

قرارات هيئة الأمم المتحدة حول الغزو العراقي للكويت:

يعد الغزو العراقي للكويت جريمة قلما أن حدث مثلها في وقتنا الحاضر، كونه احتل أرض دولة كاملة عضو في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ لذا جاء رأي المجتمع الدولي كأغلبية عظمى مطالباً بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط. وكون هيئة الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية، التي لها ثقلها في اتخاذ القرارات المصيرية على مستوى العالم، والمخولة باتخاذ ما يكون فيه حفظ الأمن والسلم الدوليين، ممثلة في مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بل هو أعلى سلطة دولية خولها ميثاق هيئة الأمم المتحدة، في صيانة السلم والأمن الدوليين، ووفقاً للمادة 24 من الميثاق فإن الدول الأعضاء تتعهد بمهام حفظ السلم والأمن الدوليين، وبناء على المادة 25 فوض أعضاء الأمم المتحدة الدول الأعضاء في مجلس الأمن باتخاذ القرارات التي سيكون الجميع مُلزم بقبول قراراتها، وتنفيذها، وبناء على المادة 42 من الفصل السابع فمجلس الأمن مخول ومفوض باستخدام القوة العسكرية إذا رأى أن العقوبات لا تفي بالغرض([60]).

تبعاً لذلك فميثاق الأمم المتحدة منح مجلس الأمن عند ممارسته لاختصاصاته سلطة تقديرية، وعدم التوسع فيها لألا تتحول لسلطة تعسفية، فالمادة 24 فقرة 2 تخول مجلس الأمن من القيام بواجباته حسب مقتضيات وأهداف مبادئ الأمم المتحدة وفقاً للفصول 6، 7، 8، 12، بالإضافة للمادة 103 من الباب16 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، فهي تؤسس لنوع من الشرعية العليا للالتزامات المنسابة من الميثاق على عاتق الدول الأعضاء، في حال تعارضت مع اتفاق دولي آخر([61]).

كون الغزو العراقي للكويت حدثاً طارئ لم يكن له مثيل منذ نشأة هيئة الأمم المتحدة عام 1364هـ/1945م، وتوقيع الدول الأعضاء على بنوده، يعني موافقتها على جميع ما ينتج عن قراراتها ويجعلها عرضه لانتهاكه بنوده، وبما أن العراق والكويت كلاهما أعضاء في المجلس، رغم ما بينهما من خلافات حدودية قائمة منذ عقود. ورغم ما طرأ على العلاقات من توتر قُبيل الغزو حول قضية النفط، وادعاء العراق بأن الكويت تُصدّر أكثر مما هو محدد لها في منظمة الأوبك، وأن هذا التصرف أثر على الاقتصاد العراقي، مما دعا العراق لغزو الكويت في الحادي عشر من محرم1411هـ الثاني من أغسطس 1990م، فكان واجب على هيئة الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن أن تردع هذا التصرف، وتعيد الحقوق لنصابها.

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت حتى التحرير اصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات الدولية ضد الغزو العراقي للكويت، نجد أن هيئة الأمم المتحدة أصدرت اثنى عشر قراراً خلال الأزمة، فهذه القرارات تنوعت من حيث تعاطيها مع الوضع القائم، ما بين إدانة للعدوان، مروراً بعدم الاعتراف بنتائج الاحتلال، وإدانة الحكومة العراقية بالتصرفات مع المدنيين والبعثات الدولية في الكويت، وصولاً لاتخاذ الموقف العسكري واستخدام القوة ضد العراق، وختمت بقرار وقف اطلاق النار، وهي في الواقع تشكل حزمة من الإجراءات غير القابلة للتجزئة، وأصبحت شرطاً لإبرام وقف اطلاق النار، وقبولها جملة واحدة ملزم للعراق.

يرى نافعة أن قرارات مجلس الأمن حول الغزو العراقي للكويت مرت بثلاثة مراحل خلال تعاطيها مع الغزو([62]):

المرحلة الأولى: هي المرحل الممتدة منذ بدء الغزو في الحادي عشر محرم 1411هـ الثاني أغسطس 1990، بصدور القرار 660، حتى الثاني والعشرين ربيع الثاني 1411هـ 29 نوفمبر 1990 قبيل صدور القرار 678، وقد عد هذه المرحلة محاولة لفرض احترام الشرعية الدولية.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة امتدت منذ صدور قرار تفويض دول التحالف لتحرير الكويت استخدام القوة، حتى الثالث عشر شعبان 1411هـ السابع والعشرين فبراير 1991م، وهو اليوم الذي أُعلن فيه وقف إطلاق النار، بين العراق ودول التحالف.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة تحديد شروط وقف إطلاق النار النهائي خلال القرار 687 في الثامن عشر رمضان 1411هـ الثالث من أبريل 1991م.

صدر أول قرارات مجلس الأمن بعد ساعات من الغزو العراقي للكويت، وهو القرار 660 في الحادي عشر من محرم 1411هـ الثاني من أغسطس 1990م، أُصدِرَ ضد الغزو، وأدان خلاله الأعضاء الغزو، وطالبوا العراق بسحب جميع قواته من الكويت دون قيد أو شرط، كما دعا البلدين للبدء الفوري في المفاوضات لحل خلافاتهم، وأيد جهود جامعة الدول العربية، وقد خرج القرار بتأييد 14 عضو، لم تشارك اليمن في التصويت على القرار، وهي الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن آنذاك، ويرى العتيبي أن موقف اليمن كان مهماً في مجلس الأمن كونها الدولة العربية الوحيدة، ويزعم أن الدول في المجلس تُراقب وتنتظر ما تتخذه اليمن، وأن عدم تصويت اليمن، كان له الدور في عدم عرقلة القرار([63]). يرى الباحث أن عدم مشاركة اليمن في التصويت لأول قرارات مجلس الأمن، في اليوم الأول من الغزو، عائد لوجودها كعضو في جامعة الدول العربية والتي لم تتخذ في ذلك اليوم أي قرار، فآثرت اليمن التريث في التصويت للقرار بالموافقة أو المعارضة، رغم موقفها المتعاطف مع العراق، وأنها ربما أرادت بذلك معرفة الموقف العربي أولاً.

تتضح الاستجابة السريعة من مجلس الأمن([64])، فخلال ساعات صدر القرار 660، ويعد ذلك بادرة جيدة تفيد عن الحزم من المجلس في حدث قلما أن يحدث نظيره منذ نشأة هيئة الأمم المتحدة، وفيه ردع لأي خرق لميثاق الأمم المتحدة، أو تعدى على القانون الدولي، كما أنه عُد تأسيساً لما سيأتي بعده من قرارات، ستكون أكثر صرامة، وحزماً في تنفيذ عملي يصل لاستخدام القوة، وتدميراً للقوة العسكرية الغازية، واجبارها على الانسحاب إلى داخل أراضيها.

ثاني القرارات هو القرار 661 بتاريخ الخامس عشر محرم 1411هـ السادس أغسطس 1990م، وكان صدوره بعد أربعة أيام من القرار 660، وكمنت أهمية هذا القرار بأنه تفعيلاً للمادة 41 في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفيه فُرض على العراق حظراً على الواردات والصادرات لاي منتجات، وقد شمل ذلك النفط الكويتي، استثني من ذلك لدواعي إنسانية المواد الغذائية والطبية([65])، شرط إخطار لجنة العقوبات من قبل الدولة المصدرة لذلك، وقد أيد هذا القرار 13 دولة وامتنعت اليمن وكوبا([66]).

نتيجة للقرار العراقي المتهور في اعلان العراق ضم الكويت، واعتبارها المحافظة التاسعة عشر، صدر ثالث قرارات مجلس الأمن رقم 662 في الثامن عشر محرم 1411هـ التاسع أغسطس 1990م، جاء رداً على اعلان الضم للكويت، وأعتبر القرار أن ما قامت به الحكومة العراقية باطلاً حسب القانون الدولي، والتأكيد على تصميم المجلس على سيادة الكويت، وانهاء الاحتلال واستعادة أراضيه، وعودة السلطة الشرعية للبلاد([67]). يستنتج أن هذا القرار امتداد للقرار 660 الذي أدان الغزو، وفي هذا القرار تأكيداً على استقلال الكويت، وعدم الاعتراف بكل ما يدعيه العراق من تبعية الكويت، بما فيها تلك الادعاءات التاريخية، وأن كل ما أصدره العراق من قرارات خلال احتلاله بما في ذلك الضم، واعتبارها المحافظة التاسعة عشر جميعها قرارات مخالفة للقانون الدولي، ولا يؤخذ بأي نتيجة من نتائجها.

القرار 664 أُصدر في السابع والعشرين محرم 1411هـ الثامن عشر أغسطس 1990م، نص على ضرورة السماح لرعايا ومواطني الدول الأخرى بمغادرة كل من الكويت والعراق، وكان بإجماع جميع الدول الأعضاء في المجلس([68])، ويعد هذا القرار انساني، ومحاولة لقطع الطريق على الحكومة العراقية استخدام رعايا هذه الدول كدروع بشرية؛ لصد أي ضربات متوقعه على العراق، ويرى الباحث أن كونه انساني كان القرار بالإجماع فلم تمتنع كوبا أو اليمن لتأثير ذلك على مصداقية أصواتهما مستقبلاً.

يأتي القرار 665 بعد مرور ثلاثة أسابيع على الغزو العراقي للكويت، وقد أُصدر في الخامس من صفر 1411هـ الخامس والعشرين أغسطس 1990م، وقد امتنعتا اليمن وكوبا([69]) من التصويت عليه، طُلب فيه من دول التحالف التي لها قوات بحرية في المنطقة من اتخاذ تدابير لإيقاف جميع عمليات الشحن القادمة والخارجة من العراق، لضمان تنفيذ أحكام القرار 661، وكان الهدف من ذلك تضييق الخناق على النظام العراقي، من خلال زيادة التدابير والإجراءات لتعزيز نطام العقوبات([70]).

القرار 666 بتاريخ الرابع والعشرين صفر 1411هـ الثالث عشر سبتمبر 1990م، صوت له جميع الأعضاء باستثناء كوبا واليمن صوتتا ضده، وهو قرار حول حاجة السكان في العراق والكويت للمواد الغذائية، ويبين القرار أن مجلس الأمن هو من يحدد وحده خلال اللجنة ما إذا كانت قد نشأت ظروف إنسانية تستدعي ادخال الغذاء، كما توقع القرار من العراق أن يفي بالالتزامات، حول مسؤوليته فيما يتعلق برعايا الدول المحتجزين، وهو مسؤول عن سلامتهم([71]).

في القرار 667 أُصدر في 16 سبتمبر 1990م، أكد مجلس الأمن على أهمية قراراته السابقة، وأشار إلى اتفاقيتي فيينا المؤرختين في ذي القعدة 1380هـ أبريل 1961م بشأن العلاقات الدبلوماسية و ذي القعدة 1382هـ أبريل 1963م بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفاً في كل منهما، وقد عرضت هذه الاتفاقيتين للتأكيد على خطورة ما قام به العراق من أمر إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وقيامه بسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات، وأن ذلك يعد مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن، وأن ما يقوم به العراق من انتهاك للمقار الدبلوماسية في الكويت، وقيامه باختطاف الموظفين الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية. وقد صدر عنه عدداً من القرارات أبرزها([72]):

الإدانة وبشدة الأعمال العدوانية التي ارتكبتها الحكومة العراقية في حق الدبلوماسيين والموظفين في الكويت، ومنها الاختطاف للرعايا الأجانب.

المطالبة بالإفراج الفوري عن الرعايا الأجانب، وجميع من ذكر في القرار664.

المطالبة بأن يمتثل العراق فوراً وبشكل كامل لالتزاماته الدولية بموجب ما صدر من قرار رقم 660، والقرار رقم 662، والقرار رقم 664، واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي.

القيام وبشكل فوري بحماية المقار الدبلوماسية، وسلامة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين.

يذكر القرار أن القرارات السابقة جميعها مُلزمة لجميع الدول.

تقرير أن يكون هناك مشاورات مستعجلة لاتخاذ إجراءات إضافية بموجب ما جاء في الفصل السابع من الميثاق وبأقرب وقت ممكن، رداً على الانتهاكات العراقية المستمرة للميثاق وقرارات المجلس والقانون الدولي.

أتى القرار 669 الذي صدر في الخامس من ربيع الأول 1411هـ الرابع والعشرين سبتمبر 1990، بأجماع الأعضاء، وهو قرار يتعامل مع طلبات المساعدة، وكون العراق قد فُرضت عليه عقوبات حسب القرار 661، وأن هذا القرار مَثّلَ تأثيراً اقتصادياً على بعض الدول، فطُلب من الدول التي تعرضت للضرر تقديم طلب لمجلس الأمن، خلال ذلك استغل العراق هذا القرار وأوعز لعدد من الدول الادعاء بتأثرها، ليوضح أن أثر ذلك على الدول الأخرى ليس على العراق فقط، ومن الدول التي طلبت المساعدة عدداً من الدول العربية وغير العربية مثل الأردن، السودان، تونس، سوريا، جيبوتي، رومانيا، سيريلانكا، باكستان، بلغاريا، بنجلادش، بولندا، سيشل، الفلبين، لبنان، موريتانيا، اليمن، يوغسلافيا، أورغواي، تركيا، الصين، لم يوافق على طلبات المساعدة، بسبب الموقف المتشدد من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، واستثني من ذلك الأردن؛ إذ سمح له باستيراد احتياجاته من النفط العراقي([73])، كما حصلت تركيا على بعض المعاملات التفضيلية في اطار النفط مقابل الغذاء([74]).

بعد يوم من صدور القرار رقم 669، صدر القرار 670 بتاريخ السادس من صفر 1411هـ الخامس والعشرين سبتمبر 1990م، وأُصدر بموافقة جميع الأعضاء عدا كوبا، وسط استغراب من

تأييد اليمن للقرار، وقد أدان القرار استمرار العراق احتلاله للكويت، وأدان القرار المعاملة العراقية للمواطنين الكويتيين واتخاذ بعضاً من التدابير الرامية لإرغامهم على مغادرة الكويت، في ظل سوء المعاملة للأشخاص والممتلكات، وأن ذلك يعد انتهاكاً للقانون الدولي، كما أكد القرار على حظر الطيران، لدواعي تشديد العقوبات، وأكد القرار على الدول الأعضاء عدم السماح للطائرات بالإقلاع من أراضيها أو المرور بأجوائها، إذا كانت تحمل أي شحنة إلى العراق أو الكويت، عدا الأغذية في الظروف الإنسانية، ومرهون بصدور اذن من المجلس أو اللجنة ، شرط أن تهبط الطائرة في مطار تحدده اللجنة خارج العراق أو الكويت، لتفتيشها لضمان عدم وجود شحنات تنتهك قرار الحظر، ومطالبة الدول الأعضاء بحجز أي سفينة عراقية التسجيل تدخل موانيها، إلا في الأحوال التي حددها القرار([75]).

بامتناع كوبا واليمن عن التصويت جاء القرار 674 الذي صدر بتاريخ الحادي عشر ربيع الثاني التاسع والعشرين أكتوبر1990م، ووافق عليه 13 دولة، أُصدر لإدانة التصرفات والممارسات العراقية خلال احتلالها الغير شرعي للكويت، وأن العراق يعتبر مسؤول عن أي خسائر أو اضرار تلحق بممتلكات الأفراد أو الشركات أو الدول([76]).

بموافقة جميع الأعضاء في مجلس الأمن صدر القرار 677 بتاريخ الحادي عشر جمادى الأولى 1411هـ الثامن والعشرين نوفمبر 1990م، وقد أُصدر رداً على المحاولات العراقية تغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت، وإعدام السجلات المدنية[77]، وقد كان رداً على ما جاء نتيجة لما نبه عليه الكويت، من محاولات عراقية لطمس الهوية الكويتية، وضم الكويت واعتبارها المحافظة التاسعة عشر للعراق([78]).

تحت إصرار العراق على عدم الانصياع للقرارات الدولية، اصبح استخدام القوة أمراً لا مفر منه؛ لذا جاء القرار 678 صدر بتاريخ الثاني عشر جمادى الأولى التاسع والعشرين نوفمبر 1990م، وفي هذا القرار امتنعت الصين عن التصويت، وهي دولة ذات ثقل في المجلس، ومن الدول دائمة العضوية، بينما صوت اليمن و كوبا ضده، جاء هذا القرار بالتصريح باستخدام القوة ضد العراق، وأصر المجلس على أن تقوم العراق بالتنفيذ لكامل القرارات بدءاً من القرار 660، وجميع القرارات اللاحقة، دون أن يقوم بالتعديل لأي من قرارات مجلس الأمن التي صدرت ضده، ويعطى مهلة أخيرة لتنفيذ القرارات، وقد أعطي مهلة بأن يقوم بتنفيذ جميع القرارات قبل التاسع والعشرين جمادى الآخرة 1411هـ الخامس عشر يناير 1991م، بعدها صُرح للدول المتعاونة مع الكويت استخدام كافة الوسائل اللازمة لردع العراق، وفرض احترام وتطبيق القرار 660 وجميع القرارات المعنية اللاحقة لإعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة([79]).

في اليوم التالي لصدور القرار 678، كانت مبادرة الرئيس الأمريكي، حث خلالها الرئيس العراقي على إرسال وزير خارجيته طارق عزيز للحضور إلى واشنطن، ويحضر اللقاء مجموعة من سفراء الدول المعنية بالأزمة الموجودين في واشنطن، وبدوره سوف يرسل جمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي إلى بغداد للتفاوض، والسعي لتنفيذ القرارات الدولية، خاصةً تأمين الانسحاب

العراقي الكامل من الكويت دون قيد أو شرط، وحدد الرئيس الأمريكي الفترة ما بين الثامن والعشرين جمادى الأولى 1411هـ الخامس عشر ديسمبر 1990م حتى التاسع والعشرين جمادى الآخرة 1411هـ الخامس عشر يناير 1991م لهذه الاتصالات([80]). يزعم أيمن أن للرئيس اليمني علي صالح دوراً في هذه المبادرة، بعد زيارة بيكر لليمن في الخامس من جمادى الأولى الثاني والعشرين من نوفمبر 1990م، وأن هذه الزيارة قد ساهمت في اقناع الرئيس الأمريكي بأهمية الاتصال مع الحكومة العراقية، كما أن الرئيس اليمني قبل المبادرة بثلاثة أيام قد حث الرئيس الأمريكي بدء الحوار مع القيادة العراقية.

القرار 686 صدر في السادس عشر شعبان 1411هـ الثاني من مارس 1991م، وكان صدور هذا القرار بعد أيام من توقف العمليات العسكرية وتحرير الكويت، وكان بأغلبية أحد عشر صوت، وامتناع ثلاثة أعضاء الهند والصين واليمن، واعتراض كوبا وقد جاء هذا القرار بعد تلقي المجلس رسالة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي آنذاك، مؤكداً فيها موافقة العراق على امتثاله التام لجميع القرارات السابقة([81])، وكان هذا القرار قد حدد شروطاً يجب أن يقبل بها العراق لوقف إطلاق النار بشكل رسمي وهي([82]):

إلغاء القرار العراقي بضم الكويت والإجراءات المترتبة على ذلك.

القبول من حيث المبدأ بمسؤوليته عن التعويض للمتضررين من الغزو سواء كان التعويض لأفراد أو حكومات أو شركات.

إطلاق سرح جميع المحتجزين سواء كانوا كويتيين أو رعايا لدول أخرى، وأن يعيد جثث الموتى سواء الكويتيين أو غيرهم.

أن يحدد قادة عسكريين للاجتماع مع قادة التحالف من أجل الاتفاق على الجوانب العسكرية المرتبطة بوقف إطلاق النار.

يأتي القرار الذي يعتبر آخر القرارات المهمة في الحرب وتحرير الكويت([83])، وهو القرار رقم 687 الذي أُصدر في الثامن عشر من رمضان 1411هـ الثالث من إبريل 1991م، وهو قرار وقف إطلاق النار، وقد حدد القرار عدداً من الالتزامات التي يجب على العراق تنفيذها وهي([84]):

اتخاذ الترتيبات تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت وفق المحضر المتفق عليه في عام 1383هـ/1963م، والرسائل المتبادلة بين حاكم الكويت ورئيس الوزراء العراقي في عام 1351هـ/1932م.

قيام العراق بتدمير أسلحة الدمار الامل (نووية، كيميائية، بيولوجية) دون قيد أو شرط.

نشر وحدة مراقبين بين البلدين في منطقة منزوعة السلاح، تمتد داخل الحدود العراقية عشرة كيلومترات وداخل الكويت خمسة كيلو مترات.

مسؤولية العراق وفقاً للقانون الدولي بتعويض المتضررين من الغزو.

مطالبة الحكومة العراقية بإعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها، وعودة الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولي.

الخاتمة:

دراسة المواقف الإقليمية والدولية لحرب الخليج الثانية والغزو العراقي للكويت عام 1990م/1991م، تكشف أهمية هذه المواقف في مجريات الحرب، وقد خلصت الدراسة إلى أن الغزو العرقي للكويت قد خلق تفاوت في المواقف الإقليمية والدولية، على مستوى الدول والمنظمات، وانعكس ذلك على سرعة تعاطيها مع القضية، وموقفها من الغزو العراقي للكويت واحتلال دولة لها سيادتها وعضو في جامعة الدول العربية وعضو في هيئة الأمم المتحدة، وأن هذه الحالة النادرة في القرن العشرين هي بمثابة الاختبار للمجتمع الدولي.

يعد الموقف العربي للدول العربية من الغزو هو أهم المواقف، وقد انقسم بين دول وقفت مع الحق الكويتي في عودة حكومته الشرعية وخروج القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، ودول كان لها موقف من عدم تجريم الغزو العرقي للكويت وهي ما أُطلق عليها دول الضد، ثم دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الغزو، ليأتي الموقف للأمم المتحدة متمثل في دور مجلس الأمن، الذي أصدر عدداً من القرارات كان لها دور في إنهاء الغزو وخروج القوات العراقية من الكويت.

النتائج:

تفاوت المواقف العربية بين معارض للغزو، وممتنع عن تجريم الغزو العراقي للكويت راجع لمصالح أغلبها اقتصادي وسياسي.

عدم قيام جامعة الدول العربية بالدور المتوقع منها نابع عن عدم وحدة الصف العربي في تجريم الغزو العراقي للكويت.

أهمية الدور الخليجي في سرعة نقل وتدويل القضية دولياً عندما عرفوا ضعف موقف جامعة الدول العربية، مما ساعد على سرعة تحرير الكويت.

الموقف المحوري والمهم لمجلس الأمن خلال ما أصدر من قرارات ساعدت على استعادة الكويت وخروج القوات العراقية من الكويت.

اعتبر الغزو العراقي للكويت اختبار للمجتمع الدولي حول الوقوف في وجه تهديد الأمن والسلم الدولي.

الملاحق:

الى / مديرية أمن الكويت

الموضوع / معلومـــــات

وردتنا المعلومات التاليـــــة :-

١ . ضمن الحملة الاعلامية الظالمة ضد قطرنا عرض التلفزيون السعودي فلمين من داخل الكويت والظهران القلم الاول تم تصويـــــره من مجلة.

٢ . قيام تلفزيون الامارات بعرض فلم من داخل الكويت أيضا يوم الاربعاء المصادف ١٥/٨/١٩٩٠ .

٣. تسلل بعض الاجانب الى السعودية ومعهم كمية مـــــن الافلام والصور تستخدم للاغراض الدعائية ضد قطرنا .

للتفضل بالاطلاع .. والاستفادة .. مع التقديـــــــــــر.

مخابرات منطقة الخليج

١٩٩٠/٩/ ٢٠

(١ - ١)
سري

٧٨٠

وثيقة رقم(١٩)

ملحق وثيقة رقم (1) المصدر

عـذبي فهـد الصبـاح ومحمـد أحمـد العبيـدلي، الوثائـق تتحـدث محنـة وجهـاد الشـعب الكويتـي تحـت الاحتـلال العراقـي، ط1، دار سـعاد الصبـاح، الكويـت، 1992م، ص780.

وثيقة رقم(2) المصدر، حسين مال الله، مجرمو الحرب العراقية وجرائمهم، ص283.

الهوامش:

(1) في رسالة للرئيس العراقي صدام حسين موجه للرئيس الأمريكي في الخامس والعشرين محرم 1411هـ السابع عشر من أغسطس 1990م، استفسر من الرئيس الأمريكي لو طلب منه أن ينسحب من ولايات جنوب أمريكا هل سيستجيب لذلك، ويقول إننا في أرضنا وأن الكويتيين والعراقيين عراقيون منذ الأزل، وأن العراق حدوده في الشمال من البر في زاخو وحدوده على ساحل البحر تمتد حتى مدينة النداء ومدينة الكويت جنوب، وأن العراقيون أصبحوا شعباً واحداً بإرادتهم وأن ذلك لا رجعة فيه. صحيفة الثورة العراقية، ع 7381، 26 محرم 1411هـ/17 اغسطس1990م.

(2) جاءت اعترافات سابقة باستقلال الكويت أكثر من مرة خلال النظام الملكي، وكذلك خلال عهد النظام الجمهوري والتي تأتي أحياناً وفق ظروف محددة بعضها من أجل تحقيق أهداف سياسية كما هو الحال في العهد الملكي عندما اعترفت الحكومة العراقية باستقلال الكويت من أجل الانضمام لعصبة الأمم المتحدة 1351هـ/1932م.

(3) عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر: قراءة في الواقع واشتقاق المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2003م، ص 45 – 46

(4) على الرغم من أنه في عام 1369هـ/1950م وقع في جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وقد جاء ذلك ترسيخاً لدور الجامعة في تطبيق فكرة الأمن الجماعي على المستوى العربي، إلا أنه كان هناك تفاوت واختلاف في موقف أعضاء الجامعة من الغزو، رغم أن الغزو مخالفه صريحة من العراق لغزوه دولة عضو في الجامعة، وأن بغزوه هدم مبدأ الأمن الجماعي للدول العربية وأصبح يهدد إقليم كامل وهو الخليج، ومن الطبيعي لإعادة الكويت تحتاج دول الخليج خاصة للعديد من القوى الأجنبية للمساهمة في إعادة الحق، ووجود هذه القوى الكبيرة هو تهديداً واضح للأمن الجماعي العربي.

(5) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، ط1، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1996م، ص91-92.

(6) عابي مريم، جامعة الدول العربية بين مبادرات اصالحها ودورها في تسوية النزاعات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف،2017/ 2018م، ص41.

(7) محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، ط3، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1997م، ص27.

(8) مما يؤسف أن هذا الانقسام في الموقف العربي وتعاطيه مع الغزو، قد تأثر فيه الإعلام، وأدى ذلك إلى سيطرة الانفعال والمواقف السياسية على مهنية الإعلام ومصداقيته، بل أن بعض هذه الوسائل أصبحت تتسابق في نقل المعلومات والأخبار والتحليلات التي أدخلت الرأي العام العربي في حالة شتات وضياع، مما كان لها الدور السلبي على قرارات الحكومات العربية في دولها.

(9) سلمان محمد أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990-1993م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، 1433هـ- 2012م، ص 110-111.

(10) سمير العقون، الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية – العربية 1990-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم التاريخ جامعة محمد بوضياف الجزائرية، 2015-2016م، ص30-31.

(11) سلمان أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية ص 116-117.

(12) سلمان أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية ، ص 111-112.

(13) يرى الباحث أن لجميع الدول العربية أهميتها في أن يكون لها موقف مساند لدول الخليج، والوقوف في صف دول الخليج لتجريم الغزو العراقي للكويت، وإعادة الأراضي الكويتية وخروج القوات العراقية؛ إلا أن لمصر تحديداً أهمية كبرى، كونها في تلك الفترة تعد كقوة عسكرية عربية قوية في ناحية التسليح أو القوة البشرية التي هي عِماد الجيوش، وما تمتلكه من قوة صوت سياسي، وعلاقاتها الجيدة مع الدول العظمى في تلك الفترة، وخبرتها السابقة في الحروب، خلال حربها مع إسرائيل واستعادة أراضيها في سيناء خلال حرب رمضان 1393هـ أكتوبر 1973م. وما تلاها من مفاوضات حتى وإن كان هناك تحفظ عربي على ما بدر منها من تفاوض ومعاهداتها في اتفاقية كامب ديفد.

(14) ايمن السيد عبدالوهاب، المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها، مجلة السياسة الدولية، ع 103، يناير1991م، ص69-70.

(15) يتضح أن هذه الدول لها موقف وإن لم يكن موافقاً للعراق في غزوة، إلا أن لها دور أقرب ما يمكن وصفه بأنه يحاول يعطي العراق غطاء عربي حتى لو لجزء من تصرفاته التي قام بها خلال غزوة للكويت وسيطرته على ثرواتها وأرضها، من الممكن الاستدلال على ذلك خلال ما حصل من امتناع هذه الدول عن حضور الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة في يومي 10-11 صفر 1411هـ/30 31- أغسطس 1990م، رغم أن فلسطين من المفترض أن ترأس هذا الاجتماع لمجلس الجامعة، وكانت الدول التي امتنعت عن حضور هذا المجلس هي الدول التي عُرفت بموقفها المتساهل مع العراق، إضافة لدول أخرى ربما لها نظرة أخرى، والدول التي امتنعت هي ثماني دول بالإضافة للعراق جاءت الأردن وفلسطين واليمن والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا. انظر أحمد حسن الرشيدي، الجامعة العربية وأزمة الخليج دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مج19، ع1-2، ربيع 1991م، ص134

(16) عبدالوهاب، المبادرات السياسية، ص69-70.

(17) رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص69.

(18) اتضح سبب التأخير للقمة خلال مكالمة الملك فهد مع الرئيس الأمريكي في الثالث عشر من محرم1411هـ الرابع من أغسطس 1990م عندما سأله عن سبب تأجيل القمة العربية، وأفاد الملك فهد بأنها تأجلت بسبب التصريحات من بعض الدول الخليجية، ومبارك ووزراء الخارجية، وبن جديد والملك الحسين، وأن القمة إذا عقدت في هذه الظروف لن تكون نتائجها إيجابية، ولن تخرج القمة بإجماع. انظر، محمد هلال الخالدي، وقائع حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي من وثائق البيت الأبيض، الكويت، د.ن، 2020م ص9

(19) هذه الدول كان لها موقفها المندد بالغزو العراقي للكويت، وهي من يطالب العراق بالخروج من الكويت دون قيد أو شرط، وهنا لابد من إيضاح أن تسع دول عربية هي من شارك في عملية تحرير الكويت، وارسلت قوات مساندة للقوات الخليجية والقوات الدولية التي تواجدت في أراضي المملكة العربية السعودية للمساندة في التحرير.

(20) أحمد الرشيدي، الجامعة العربية وأزمة الخليج ص 129-130

(21) أحمد الرشيدي، الجامعة العربية وأزمة الخليج ص 133.

(22) على الرغم من أن فلسطين محتله إلا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ياسر عرافات قام بعدد من اللقاءات وحاول أن يظهر بدور الوسيط في القضية، لكنه غلب على تصرف المنظمة الميل مع الحكومة العراقية والتأييد للتصرف العراقي وربما كان ذلك راجع لربط صدام حسين خروجه من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية.

(23) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، ط1، مطابع الوزان، الكويت، 1994م، ص79-81.

(24) محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، ط3، مركز البحوث والدارسات الكويتية، الكويت، 1997م، ص 24.

(25) يرى بعض المحليين أن حجم أزمة الغزو العراقي للكويت هي أكبر من الحلول العربية، بل أنها تحتاج لحل دولي كونها تشكل تحدياً للقانون الدولي، وتعريب القضية قد يفقدها الحل المناسب، وإيجاد حل توفيقي إذ أن قدرة وحجم الاله العسكرية العراقية من الصعب على الدول العربية ايقافه. انظر، عبدالرضاء علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص335

(26) محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1، دار الساقي، بيروت، 1994م، ص22.

(27) يتضح ذلك من خلال ما قامت به القيادة العراقية خلال تأزم الأوضاع قُبيل الغزو، حيث لمحت تارة وصرحت أخرى بمشارك الإمارات مع الكويت في حرب اقتصادية ضدها، وبعد الغزو وسعت دائرة التهديد لتشمل باقي دول الخليج الأخرى، من خلال دعوة مواطني الخليج للتمرد على حكوماتهم، التي على حسب مزاعم الحكومة العراقية سمحوا للقوات الأجنبية بالمرابطة على أريضها. انظر، محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص516.

(28) عند النظر لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نجد أن هناك ثلاثة مشاريع لنشأته، وقد استحوذ الطابع الأمني على اثنين منها، وهما المشروع السعودي الذي دعا لتوحيد مصادر السلاح من أجل توحيد التدريب وتسهيل الاستيعاب المشترك، وأن يكون هناك تعاون أمني بين قوات الأمن الداخلي من أجل استقرار الدول، واستبعاد الاحلاف العسكرية مع الدول الأجنبية، وكذلك الحال للمشروع العُماني الذي ركز على عنصري الأمن والتعاون العسكري، وإنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة، تهدف لحماية مضيق هرمز، والسعي لزيادة القوات المسلحة الخليجية لهدف زيادة التوازن مع القوة المعادية الموجودة على الطرف الآخر من الجزيرة العربية، والاستمرار في المناورات العسكرية المشتركة. انظر دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية جامعة النهرين العراق،2016م، ص8-9.

(29) نجد ذلك من خلال ما أشار له الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي في السابع من ربيع الأول 1402هـ / الثاني من يناير 1982م في اجماع عقده وزراء الدفاع في المجلس؛ إذ أشار أن الأمن والاستقرار الخليجي مسؤولية جماعية يتحملها جميع أعضاء مجلس التعاون، وأن التغيرات الإقليمية والدولية تحتم علينا أكثر من أي وقت، تكريس الجهود لوضع أسس للعمل= =الجماعي الذي يكفل تأمين سلامة دول الخليج من أي اعتداء. انظر، جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط3، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014م، ص637.

(30) فيصل عادل الوزان، تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت، ج4، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2020م، ص72.

(31) محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت، ص 22.

(32) مجموعة باحثين، اعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م، ص85.

(33) هناك وثقة عراقية يظهر فيها انزعاج من تصوير فلم بث على التلفزيون السعودي تم تصويره في الكويت، وكذلك فلم آخر بث على تلفزيون الأمارات. انظر، وثيقة في رقم (1) في الملاحق

(34) مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م، ص 146.

(35) البيان الختامي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته السادسة والثلاثين، مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م، ص 123-124.

(36) مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م، ص 155.

(37) البيان الختامي للمجلس الوزاري في دورته الاستثنائية الثالثة عشر، مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م، ص 126-127

(38) جمال السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص644.

(39) محمد أبو العز وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً، ص24.

(40) اعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م، ص81.

(41) من المؤكد أنه لابد من موافقة دول الخليج العربية لاستخدام القوة، كونها تنطلق غالباً من أراضيها، ويدل على ذلك الموقف الجريء من الملك فهد بن عبدالعزيز عندما سمح للقوات الدولية بالتوافد واتخذها من أراضي المملكة العربية السعودية المنطلق الأول لتحرير الكويت، إضافة لتموين تكاليف الحرب التي تحملت المملكة العربية السعودية والكويت جُلها.

(42) مارسيل سيرل، الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، ط1، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992م، ص 65.

(43) مجموعة من المؤلفين، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م، ص83.

(44) مارسيل سيرل، الخليج والنظام العالمي الجديد، ص 65.

(45) يصف الأمير خالد بن سلطان حرص الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها أن ذلك كان سبباً في الأسابيع الأولى للاختلاف بين الموقفين السعودي والأمريكي، وأن ذلك راجع لاستقراء الأحداث، واختلاف وجهات النظر حول أهداف الحرب، فالموقف السعودي الذي يشاركهم فيه العرب، يهدف لإزالة المخاطر التي تهدد أمن المملكة وأمن المنطقة، وأن تعود أوضاع الكويت إلى ما كانت عليه، ويبين أنههم يرحبون بالإطاحة بصدام بعد أن اتضحت خطورته، لكن المملكة لا ترغب بتدمير العراق ويهمها سلامة الشعب والدولة، فهو يبقى بلد شقيق، قدمت له المملكة مساعدات كبيرة خلال حربه مع إيران، ويوضح أن بقائه مهم فهو يشكل ثقلاً سياسياً موازن لكل من إسرائيل وإيران في المنطقة، أما الهدف الأمريكي فهو منصب على ضمان تدفق النفط، = =وحماية إسرائيل، وتأكيداً للسيادة الأمريكية العالمية، ويبين الأمير أن التوجه السعودي بدأ بالتغير عن الاعتماد على الدبلوماسية بسبب التعنت العراقي وزيادة تهديداته للمملكة، وعدم تطبيق القرارات الملزمة لخروجه من الكويت بالطرق السلمية. انظر خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء، ص 276.

(46) سعدالدين إبراهيم، أزمة الخليج والمأزق الأمني العربي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع5، 1991م، ص.

(47) BRIAN SHELLUM, A Chronology of Defense Intelligence in the Gulf War A Research Aid for Analysts , DIA History Office Defense Intelligence Agency Washington, D.C, 1997, p12

(48) محمد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص510.

(49) اعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م، ص82.

(50) يؤكد ما أعتقده الباحث حول معرفة الحكومة البريطانية بما يفكر به القادة العراقيون، ما جاء على لسان الأمير بندر بن سلطان وهو السفير السعودي في واشنطن، أنه بعد لقائه بالرئيس صدام حسين قُبيل الغزو، أمره الملك فهد أن ينقل لرئيسة الوزراء البريطانية فحوى لقائه مع الرئيس صدام حسين وبالفعل وقبل يوم من الغزو في العاشر من محرم 1411هـ الأول من أغسطس 1990م قابل الأمير بندر رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر، ونقل لها ما سمع من صدام من أنه لا ينوي غزو العراق، وقد وصف الأمير بندر ردة فعل تاتشر أنها كانت قلقة ومشككة كثيراً في نوايا صدام، وبينت أنه يجب علينا أن نهاجمه اليوم قبل أن يهجم هو على الكويت، لكن الأمير بندر أوضح أن المملكة لا تريد الحرب. انظر، وليام سيمبسون، الأمير القصة السرية للأمير الأكثر إثارة للاهتمام في العالم الأمير بندر بن سلطان، ط1، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010م، ص234.

(51) عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص340.

(52) مجموعة من الباحثين، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م، ص82.

(53) يؤكد هذا التوجه، من أن فرنسا تنظر للمسألة من منظور سياسي ما أورده الأمير خالد بن سلطان، من أنه عندما قدمت القوات الفرنسية إلى الأراضي السعودية لم يكن هناك تفاهم وتوافق معها في بعض التصرفات، مما جعل الأمير خالد يسأل السفير الفرنسي، هل وجود القوات الفرنسية هدفه عسكري أو سياسي، أجاب السفير أن ما يهمنا في الوقت الحاضر هو أن يفهم الآخرون أن فرنسا ليست بعيدة عن المنطقة. انظر خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء، ص 319.

(54) حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، 506.

(55) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت، ص71-72.

(56) سمير القون، الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية – العربية 1990-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم التاريخ جامعة محمد بوضياف الجزائرية، 2015-2016م، ص26.

(57) محمد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص527.

(58) يؤيد ما ذهب إليه الباحث من تقديم العراق تنازلات كبيرة للجانب الإيراني قُبيل الغزو للكويت، وخلال فترة تواجده في الكويت ليأمن الجانب الإيراني، ومحاولة تحييده طمعاً بألا تُفتح عدة جبهات على العراق، فنجد أن صحيفة الثورة في عددها 7382، قد ذكرت أن الأمم المتحدة في اليوم السابق لنشر هذا الخبر قد اعتمدت رسالة الرئيس صدام حسين التي وجهها

للرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، كونها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن الدولي، وكانت هذه الوثيقة تنص على انسحاب القوات العراقية كبادرة حسن نية ابتداء من تاريخ نشر الخبر، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين. انظر صحيفة الثورة العراقية، ع 7382، 27 محرم 1411هـ/18 اغسطس1990م، ص1.

(59) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت، ص82

(60) منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته1990-2008م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2009م، ص15.

(61) محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجدد، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الإخوة منتوري قسنطية الجزائرية، 2007م، ص 471-472.

(62) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، 1995م، 304.

(63) منصور العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي ص23.

(64) يستغرب Majid Khadduri and Edmund Ghareeb سرعة تحرك مجلس الأمن واتخاذه القرار ضد العراق في الساعات الأولى من الغزو، وقد اعتُبرت هذه الخطوة غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة، مع استغرابه أنه خلال حرب العراق وإيران وعلى الرغم أنها استمرت سنوات طويلة إلا أنه لم يتم التعاطي معها كما تم مع الغزو العراقي للكويت الذي أصدر المجلس خلال الغزو أثني عشر قراراً خاصة بالقضية حتى وقف إطلاق النار. انظر Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, WAR IN THE GULF, 1990–91, The Iraq–Kuwait Conflict and Its Implications , Oxford University Press,2001 , p159.

(65) يمكن الإشارة لأهمية هذا القرار، خاصة أن اللجنة الموكلة بتنفيذ القرار قامت بمتابعة القرار منذ صدوره حتى سقوط النظام العراقي صفر 1424هـ/ أبريل 2003م، وكان فيه تضييق الخناق على النظام العراقي، من تصدير النفط ومنتجاته، إلا ما استثني لدواعي إنسانية كما أُسلف كالمواد الغذائية والطبية، ووفق الشروط، وتبعاً لذلك كان القرار يشمل الكويت خلال فترة الاحتلال حتى رجب 1411هـ/ فبراير 1991م، ثم بعد التحرير اقتصر تنفيذه على العراق.

(66) فيصل الوزان، تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت، ج4، ص75.

(67) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، 1995م، 305.

(68) مارسيل سيرل، أزمة الخليج، ص 90.

(69) كما هو معروف الموقف اليمني المتعاطف مع العراق، فهذا القرار ترى اليمن أن فيه اضعاف لقوة العراق واقتصاده لذا صوتت ضده، بينما عُرفت كوبا بموقفها المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، فمن المرجح أن تصويت كوبا ضد القرار نابع مع خلفية سياسية بحته ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح هذا التوجه لليمن وكوبا في أكثر من قرار من قرارات مجلس الأمن.

(70) منصور العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي، ص35.

(71) محمود برهوم، نافذه على أزمة الخليج خفايا وحقائق، مركز الفارس، د.م.ن، 1991م، ص103.

(72) قرار مجلس الأمن رقم 667، مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م، ص 123-124.

(73) كانت العراق خلال حربها مع إيران تعتمد على تصدير نفطها عن طريق الدول العربية المجاور ومن ذلك أنها داعمة للاردن اقتصادياً من خلال النفط، وكانت تصدر عن طريق سوريا، لكن عندما أغلقت سوريا خط النفط العراقي الذي يمتد داخل الأراضي السورية إلى ميناء بانياس على البحر الأبيض المتوسط، فتحت المملكة العربية السعودية خط للنفط العراقي يمتد من الرميلة جنوب العراق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وكان يُنقل خلاله في اليوم مليونين برميل من النفط الخام. انظر، خالد ضيف الله الشراري، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-1989م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم التاريخ الجامعة الأردنية، 2008م، ص60.

(74) منصور العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي، ص43-44.

(75) محمود برهوم، نافذه على أزمة الخليج، ص107 – 108.

(76) مارسيل سيرل، أزمة الخليج، ص 90.

(77) أصدرت الحكومة العراقية قراراً باستبدال الهويات الوطنية الكويتية بالهوية العراقية، واعتبرت الهوية الكويتية لاغية بعد شهر من صدور القرار، انظر الوثيقة رقم (2) في الملحق.

(78) منصور العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي، ص54.

(79) مارسيل سيرل، أزمة الخليج، ص 92.

(80) أيمن السيد عبدالوهاب، المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها، مجلة السياسة الدولية، عدد 103، يناير 1991م، ص 75.

(81) رغم أن العراق وافق على جميع القرارات السابقة، إلا أنه أخذ يماطل في تنفيذ القرارات بالشكل الصحيح، ومن ذلك أنه لم يعيد جميع الأسرى والمفقودين، بل أعاد ما كان مسجل لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، واستمر في إخفاء مصير عدد آخر لمدة عشر سنوات، بل أن بعض رفات القتلى لم يعود بعضها إلا بعد سقوط النظام العراقي 1424هـ /2003م. ويذكر العتيبي أن اللجنة المكلفة بإعادة المقتنيات الكويتية استمرت في استعادة بعض الممتلكات ومنها عودة ممتلكات لوزارة الإعلام عبارة عن أشرطة وتسجيلات إذاعية أعيدت في ربيع الأول 1430هـ/ مارس 2009م. العتيبي، مجلس الأمن، ص60.

(82) منصور العتيبي، مجلس الأمن، ص60.

(83) هناك العديد من القرارات التي صدرت بعد هذا القرار في قضية الغزو العراقي للكويت، لكن ما يهم المبحث هذا هو ما ارتبط بشكل مباشر القضية منذ دخول العراق للكويت واحتلال أرضه حتى خروجه وصدور قرار وقف إطلاق النار، وقد بدأت بالقرار رقم 660 وانتهت بالقرار رقم 687.

(84) العتيبي، مجلس الأمن، ص64-65.

المصادر والمراجع:

(1) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، ط1، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1996م.

(2) أحمد حسن الرشيدي، الجامعة العربية وأزمة الخليج دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مج19، ع1-2، ربيع 1991م.

(3) ايمن السيد عبدالوهاب، المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها، مجلة السياسة الدولية، ع 103، يناير 1991م.

(4) جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط3، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014م.

(5) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995م.

(6) حسين عيسى مال االله، مجرمو الحرب العراقيون وجرائمهم خلال الاحتلال العراقي للكويت، ط3، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م.

(7) خالد ضيف الله الشراري، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-1989م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم التاريخ الجامعة الأردنية، 2008م.

(8) خالد بن سلطان آل سعود، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، ط1، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، 1996م.

(9) دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية جامعة النهرين العراق،2016م.

(10) رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.

(11) سعد الدين إبراهيم، أزمة الخليج والمأزق الأمني العربي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع5، 1991م.

(12) سلمان محمد أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990-1993م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، 1433هـ- 2012م.

(13) سمير العقون، الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية – العربية 1990-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم التاريخ جامعة محمد بوضياف الجزائرية، -2015 2016م.

(14) عابي مريم، جامعة الدول العربية بين مبادرات اصالحها ودورها في تسوية النزاعات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف،2017/ 2018م.

(15) عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر: قراءة في الواقع واشتقاق المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2003م.
(16) عبدالرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة مطابع القبس التجارية، الكويت، 1993م.
(17) عذبي فهد الصباح ومحمد أحمد العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992م
(18) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، ط1، مطابع الوزان، الكويت، 1994م.
(19) فيصل عادل الوزان، تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت، ج4، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2020م.
(20) مارسيل سيرل، الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، ط1، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992م.
(21) محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، ط3، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1997م.
(22) محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1، دار الساقي، بيروت، 1994م.
(23) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
(24) محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجدد، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الإخوة منتوري قسنطية الجزائرية، 2007م.
(25) محمد هلال الخالدي، وقائع حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي من وثائق البيت الأبيض، الكويت، د.ن، 2020م.
(26) محمود برهوم، نافذه على أزمة الخليج خفايا وحقائق، مركز الفارس، د.م.ن، 1991م.
(27) منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته1990-2008م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2009م.
(28) مجموعة باحثين، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط5، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2005م.
(29) وليام سيمبسون، الأمير القصة السرية للأمير الأكثر إثارة للاهتمام في العالم الأمير بندر بن سلطان، ط1، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010م.
(30) BRIAN SHELLUM, A Chronology of Defense Intelligence in the Gulf War A Research Aid for Analysts , DIA History Office Defense Intelligence Agency Washington, D.C, 1997,

(31) Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, WAR IN THE GULF, 1990–91, The Iraq–Kuwait Conflict and Its Implications , Oxford University Press,2001 .

(32) مجلة التعاون، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع20، س5، ديسمبر 1990م.

(33) صحيفة الثورة العراقية، ع 7382، 27 محرم 1411هـ/18 اغسطس1990م.